



مقارنة مساهمات القطاع الخاص والشركات الكبرى  
بالإعفاءات الضريبية خلال أزمة كورونا  
"صندوق وقفه عز"

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية- "مفتاح"

تشرين الأول 2020

مقارنة مساهمات القطاع الخاص والشركات الكبرى بالإعفاءات الضريبية خلال أزمة كورونا

مشروع "التمويل من أجل التنمية"

الطبعة الأولى: تشرين الأول 2020

منشورات "مفتاح" 2020

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ:



بدعمٍ من مؤسسة أوكسفام، 2020

محمد خليفة

إعداد:

لميس الشعبي - الحنتولي

طاقم "مفتاح":

مديرة برنامج "حوار السياسات والحكم الرشيد"

حسن محاريق

منسق مشروع "التمويل من أجل التنمية"

محتوى هذه الدراسة لا يعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة أوكسفام. الكاتب يتحلى كامل المسؤولية عن كل المعلومات والآراء الواردة في الدراسة.

## المحتويات

03	كلمة "مفتاح"
04	مقدمة
07	أهداف الدراسة
07	أهمية الدراسة
08	منهجية الدراسة
09	التبرعات التي حصل عليها صندوق "وقفه عز"
15	مقارنة الإعفاءات الضريبية للشركات خلال العامين 2018-2019
24	الفجوة التمويلية للقطاع الحكومي "وزارتي الصحة والتنمية الاجتماعية"
31	توزيع مساعدات صندوق "وقفه عز"
37	نتائج الدراسة
39	التوصيات
41	المراجع والمصادر

## كلمة مفتاح

غالباً ما تتطلب التحديات التي تواجه الشعوب والأمم تكاتف جهود كل القطاعات في الدولة للتخفيف من آثارها؛ سواء الحالية أو المستقبلية، وقد كان لانتشار فيروس كورونا العديد من الآثار السلبية التي لم تقتصر على تهديد الصحة العامة، وإنما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بل والسياسي أيضاً، الأمر الذي فرض واقعاً جديداً أدت تداعياته إلى تضرر قطاعات واسعة.

وتعتبر مكونات القطاع الخاص الفلسطيني؛ سواء الشركات الصناعية أو الخدمية أو المالية بمختلف أحجامها، قطاعاً حيوياً ومهماً، وذلك لدوره في مساندة صمود المواطن الفلسطيني، من حيث التشغيل والتمويل والمحافظة على ديناميكية السوق الوطني الفلسطيني، إلا أن هذا الدور يبقى في إطار غير منظم وموسمي، ويقتصر على البعض دون البقية في غالب الأحيان.

لذا، تسعى المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، من خلال هذه الدراسة، إلى استخلاص بعض المقترحات التي من الممكن أن تساهم في تقليص الفجوات التمويلية في الإنفاق الحكومي على مراكز المسؤولية ذات العلاقة بالقطاع الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى محاولة بلورة دور منظم للقطاع الخاص الفلسطيني، وبالتكامل مع الجهات ذات العلاقة، وبخاصة القطاع الحكومي والمؤسسات الأهلية، بغية الاستثمار في تمكين الجبهة الداخلية لصالح تخفيف آثار هذه الجائحة.

وقد تناولت هذه الدراسة "صندوق وقفة عز"، لتقديم صورة تشخيصية لآلية عمل الصندوق من حيث الإيرادات، وحجمها، والجهات المشاركة، وتحديد أوجه حوكمة الإنفاق من خلال الصندوق، كمحاولة لتركيز الجهود الوطنية للمساهمة في مواجهة تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا، وتعزيز التضامن والتكافل بين مختلف الفئات المجتمعية، من خلال تسليط الضوء على مدى قيام شركات القطاع الخاص بواجبها اتجاه المجتمع الفلسطيني، سيما أن هناك بعض الحوافز، ومنها الإعفاءات الضريبية والتسهيلات المالية التي تقدمها الحكومة الفلسطينية، لتشجيع هذه الشركات على المساهمة في القيام بدورها المجتمعي.

د. تحرير الأعرج

المديرة التنفيذية

## مقارنة مساهمات القطاع الخاص والشركات الكبرى بالإعفاءات الضريبية خلال أزمة كورونا

بلغ حجم التبرعات التي جمعها صندوق وقفة عز نحو 62.1 مليون شيكل؛ ساهمت الشركات بنسبة 80.52% منها، والمواطنون بنسبة 14.51%، وباقي التبرعات جاءت من بعض المؤسسات الأخرى، والمغتربين.

### 1.1 مقدمة

أعلنت منظمة الصحة العالمية بتاريخ 21 شباط 2020 عن فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وباءً عالمياً، الذي بدأ انتشاره في مقاطعة ووهان الصينية. ولمواجهة هذه الجائحة، فقطبّت دول كافة -ولا تزال- سياسات اقتصادية وإجراءات متنوعة لاحتواء هذا الوباء. ومن أهم هذه الإجراءات، منع الحركة والإغلاقات ضمن حالة طوارئ. ولجأت العديد من الدول إلى سياسات التعويض للقطاع الاجتماعي والمنشآت الصغيرة، وغير ذلك من السياسات الاقتصادية الداعمة للفئات المحرومة والمهمشة والمسهلة لحركة النشاط التجاري والمصرفي. كما عمدت بعض الدول إلى تقديم تسهيلات مباشرة للقطاع الخاص، وحوافز ضريبية لمساعدته على الاستمرار في العمل وزيادة قدرته على الاحتفاظ بالعاملين لديه وعدم تسريحهم. هذا مع التتويه إلى أن إجراءات وسياسات كل دولة تعتمد على إمكانياتها وقدراتها على تنفيذ السياسات، وعلى الموارد المتاحة، ويختلف ذلك بالطبع من دولة إلى أخرى، مع اختلاف الصفات الاقتصادية العلاجية بحسب قناعة صانعي القرار.

تمتاز الحالة الفلسطينية بخصوصية مختلفة عن باقي الدول بسبب الاحتلال والظروف السياسية والعوائق الاقتصادية المختلفة، وعدم توفر الموارد أو الأدوات السياساتية السيادية التي سمحت للعديد من الدول بالاقتراض دولياً لتمويل استجابتها الاقتصادية للأزمة، الأمر الذي يتطلب جهوداً خاصة في ظل إمكانيات متواضعة، مع العلم أن هذا الوضع لا يعفي السلطة الفلسطينية من اتباع سياسات وتدخلات عاجلة بما هو متاح، فالحاجة إلى التدارس والنقاش ملحة جداً وبخاصة في ظل الظروف الحالية.

بدأ انتشار هذا المرض في فلسطين من خلال عدوى نقلتها مجموعة من السياح اليونانيين في إسرائيل انتقل معهم إلى مدينة بيت لحم، حيث تم اكتشاف إصابتهم بتاريخ 5 آذار 2020. وفي اليوم نفسه، أعلن الرئيس الفلسطيني حالة الطوارئ لمدة 30 يوماً في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية لمواجهة خطر الفيروس ومنع تفشيه. وبناء على هذا الإعلان، أصدر رئيس مجلس الوزراء عدداً من القرارات سرت بدءاً من محافظة بيت لحم قبل امتدادها لمحافظات الضفة الغربية كافة، وعلى رأسها إغلاق كافة المرافق التعليمية، والحد من حرية الحركة بين المحافظات، ومنع مظاهر التجمهر، وإغلاق جميع المرافق السياحية، وإلغاء كامل الحجوزات للسياح. وقد تم تكليف كل محافظ في محافظته بتنفيذ هذه الإجراءات، وتشكيل لجان متابعة من الأجهزة المعنية برئاسة المحافظ.

بدأت أولى خطوات تقييد النشاطات الاقتصادية بعد أيام عدة من إعلان حالة الطوارئ، وذلك بعد صدور قرارات متتالية من قبل جميع المحافظين بإغلاق الفنادق، وإيقاف نشاطات خدمات المطاعم والمقاهي. وقد نالت محافظة

بيت لحم القسط الأكبر من إجراءات التقييد، بصفتها أولى المحافظات التي تقشى فيها الوباء. وما لبثت أن اشتدت الإجراءات التقييدية، بتاريخ 22 آذار، بعد أن أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتقييد خروج المواطنين من منازلهم، واقتصار الحركة التجارية على المخازن، والصيدليات، ومحلات السوبرماركت، وقطاع التصنيع الغذائي، والقطاع الزراعي، وقطاع التصنيع الدوائي، في حين سمح بتدفق السلع إلى الأراضي الفلسطينية. كما سمح القرار للقطاع المصرفي بالعمل جزئياً، بما يضمن استمرار تدفق السيولة النقدية، وبخاصة للشركات الفلسطينية. كل ذلك من أجل تمكين المواطنين من سد احتياجاتهم الأساسية.

على الرغم من تفعيل هذه الإجراءات، فإن أعداد المصابين قد بدأت بالارتفاع بعد تقشي فيروس كورونا المستجد في إسرائيل بوتيرة متسارعة، وانتقال العدوى تبعاً إلى الأراضي الفلسطينية. فبعد أن تمت السيطرة، بشكل كبير، على بؤرة التقشي الأولي في محافظة بيت لحم، بدأ انتقال العدوى من إسرائيل عن طريق عدد من العمال الفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص في الضفة الغربية. ولحد من مخاطر انتشار المرض، فقد استمر إعلان حالة الطوارئ شهرياً حتى إعداد هذه الدراسة (27 آب 2020).

وعملياً، ونظراً لاستقرار الوضع الصحي وعدم تقاوم عدد حالات الإصابة بالفيروس؛ حيث إن عدد الحالات في فلسطين كان بضع مئات مقارنة مع عشرات الآلاف ومئات الآلاف في دول أخرى؛ فقد اتخذت الحكومة قراراً بإعادة الحركة والنشاط الاقتصادي في فلسطين في نهاية شهر أيار 2020. ولكن بدأ الوباء بالتقشي بصورة متسارعة بدءاً من محافظة الخليل هذه المرة، وأصبح عدد الحالات المصابة بالفيروس بضعة آلاف؛ ما اضطر الحكومة إلى إعادة فرض الإغلاق، ومنع الحركة لمدة 5 أيام مبدئياً تبدأ من 2020/7/3، وهي قابلة للزيادة بالاعتماد على التطورات في تقشي الوباء.

تتطلب المشكلات العامة بشكل عام، ونوائب الدهر، والكوارث الطبيعية بشكل خاص، تكاتف جهود كافة القطاعات في الدولة لمواجهتها؛ سواء من القطاع الخاص، أو منظمات المجتمع المدني، أو الحكم المحلي، أو الأفراد بشكل عام. وقد كان لانتشار جائحة كورونا كثيراً من الآثار السلبية، ليس على المستوى الصحي فحسب؛ بل على المستوى الاقتصادي أيضاً، مثل: ارتفاع نسبة البطالة بسبب فقدان كثير من العاملين لأعمالهم، وارتفاع نسبة الفقر، وعدم قدرة كثير من العائلات على تلبية مستلزمات الحياة الأساسية، وانخفاض أرباح الشركات، وخروج بعضها من السوق، وارتفاع العجز في موازنة الحكومة، ... وغيرها.

ولمواجهة التداعيات المختلفة لهذه الجائحة، فقد تداعت الحكومة إلى إنشاء صندوق تكافلي "صندوق وقفه عز"؛ وذلك بهدف استقطاب التبرعات من الشركات ورجال الأعمال، لزيادة قدرة المجتمع الفلسطيني، سيما الفئات والشرائح الفقيرة والمهمشة، على تحمل التبعات المختلفة لهذا الوباء. وجدير بالذكر، هنا، أن الشركات بمختلف أنواعها، سيما الكبيرة منها، ملزمة بتقديم التبرعات النقدية والعينية للفئات الفقيرة، وذلك لعدة عوامل أو اعتبارات، من أهمها:

- الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات؛ حيث أصبح هذا الالتزام متطلباً إجبارياً يهم مختلف الجهات التي تتعامل مع الشركة، مثل الجهات الرقابية، والموردين، والبنوك، وعملاء الشركة، والعاملين فيها، والمساهمين، والمستثمرين، وغيرهم. ومن أحد المبادئ الرئيسية في حوكمة الشركات هو المسؤولية الاجتماعية للشركة تجاه المجتمع. وبالتالي، فإن من واجب الشركات الالتزام بذلك في جميع الأحوال، سيما في حالات الكوارث الطبيعية.
- يمنح القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل وتعديلاته،<sup>1</sup> العديد من الإعفاءات والتتريلات على الدخل الإجمالي للشركات؛ وذلك لتحفيزها على التبرعات في مجالات عدة.
- يحصل عدد من الشركات على إعفاءات وحوافز ضريبية بموجب قانون رقم (1) لسنة 1998 بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين وتعديلاته.<sup>2</sup> ومن شأن ذلك أن يحفز الشركات على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.
- تفرض الأديان السماوية والقيم الإنسانية على الشركات ورجال الأعمال والأثرياء، التبرعات ودعم الفئات الفقيرة والمهمشة.
- إن التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية يخدمها بطريقة غير مباشرة في التسويق لمنتجاتها، وبالتالي زيادة إيراداتها وأرباحها.
- تفرض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على التراجع الاقتصادي في فلسطين (أبرزها نسبة الفقر في فلسطين 29.2% في العام 2017، بواقع 13.9% في الضفة الغربية، و53% في قطاع غزة) والتي كانت سائدة قبل تفشي الوباء، على الشركات ورجال الأعمال القيام بدورهم الاجتماعي.

<sup>1</sup> قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل. المنشور في جريدة الوقائع الفلسطينية العدد الممتاز 5 بتاريخ 2011/10/24. وقد تم تعديل القانون 3 مرات بموجب القرارات بقانون التالية: قرار بقانون رقم (4) لسنة 2014م بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل، والمنشور في الوقائع الفلسطينية العدد 106 بتاريخ 2014/4/10. والقرار بقانون رقم (5) لسنة 2015م بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل. والمنشور في الوقائع الفلسطينية العدد 112 بتاريخ 2015/4/29. والقرار بقانون رقم (14) لسنة 2016م بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل. والمنشور في الوقائع الفلسطينية العدد 123 بتاريخ 2016/7/31. رام الله - فلسطين.

<sup>2</sup> قانون رقم (1) لسنة 1998م بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين. المنشور في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، العدد الثالث والعشرون المنشور في حزيران/يونيو 1998، وتعديلاته: قانون رقم (2) لسنة 2004م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1998م بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين. المنشور في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، العدد التاسع والأربعون المنشور في حزيران/يونيو 2004، وقرار بقانون رقم (2) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998م. المنشور في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية) العدد 90 المنشور في 2011/3/30، وقرار بقانون رقم (7) لسنة 2014م بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998م وتعديلاته. المنشور في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية) العدد 107 المنشور في 2014/5/28، وقرار بقانون رقم (20) لسنة 2016م بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لسنة 1998م وتعديلاته. المنشور في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية) العدد الممتاز 13 المنشور في 2016/10/20. رام الله - فلسطين.

يأتي إعداد هذه الورقة من منطلق قيام مؤسسة المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) بدورها المجتمعي في متابعة السياسات المالية، ورصد أثر التسهيلات التي منحتها الحكومة للشركات، ومنها الإعفاءات الضريبية، بغية الدفع باتجاه زيادة مساهمة هذه الشركات لصالح صندوق وقفه عز. وتصب هذه الورقة البحثية في تعزيز الحكم الرشيد في فلسطين، وزيادة الشفافية والمساءلة على الإنفاق العام، لا سيما على القطاع الاجتماعي.

## 2.1 أهداف الورقة البحثية

تسعى هذه الورقة البحثية، بشكل رئيس، إلى المقارنة بين مساهمات الشركات الكبرى في صندوق وقفه عز، والإعفاءات الضريبية والتكلفة المالية للامتيازات والتسهيلات التي تحصل عليها الشركات، وتطوير مؤشرات لفحص واقع مدى التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الفلسطيني.

إضافة إلى الهدف الرئيس لهذه الورقة البحثية، فإنها تسعى إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. رصد مساهمات القطاع الخاص لصندوق وقفه عز.
2. رصد الإعفاءات الضريبية للشركات خلال أزمة كورونا ومقارنتها بالإعفاءات خلال العامين 2018-2019.
3. تقدير الفجوة التمويلية للقطاع الحكومي الذي سعى إلى سد العجز المالي من خلال صندوق وقفه عز.
4. رصد سياسات الإنفاق الحكومي على مراكز المسؤولية التي استفادت من مساهمات صندوق وقفه عز.
5. تبيان توزيع الفئات المجتمعية التي استفادت من مساعدات صندوق وقفه عز، وتطوير مؤشرات لقياس مدى تحقيق العدالة في الإنفاق الحكومي خلال الفترة بين آذار-حزيران 2020.

## 3.1 أهمية الورقة البحثية

تتبع أهمية هذه الورقة البحثية في تناولها موضوعاً مهماً وحيوياً ويشكل أداة مهمة للشركات الفلسطينية؛ وهو مدى قيام هذه الشركات بواجبها تجاه المجتمع الفلسطيني؛ سيما أن هنالك بعض الحوافز التي تقدمها الحكومة لتشجيع هذه الشركات على القيام بهذا الدور. ومن جهة أخرى، البحث في مدى الشفافية والمساءلة فيما يخص السياسة المالية للسلطة الفلسطينية، وبخاصة في مجال الإنفاق على الرعاية الصحية وتوصيل الخدمات الصحية إلى المناطق الريفية والمهمشة في الضفة الغربية في ظل انتشار الوباء.

كما تتبع أهمية الورقة البحثية في اقتراح توصيات عملية لتفعيل دور القطاع الخاص في الجوانب الاجتماعية، والوقوف إلى جانب الشعب في المحن.

## 4.1 نطاق الورقة البحثية

تغطي هذه الورقة البحثية من الناحية الجغرافية الضفة الغربية فقط؛ وذلك لاعتبارات تتعلق بطبيعة الورقة البحثية نفسها، حيث من الصعوبة بمكان أن تتم تغطية قطاع غزة أيضاً، إذ لا يستطيع الباحث التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب صعوبة الإجراءات الإسرائيلية. ومن الناحية الزمنية تغطي الورقة البحثية فترة آذار-حزيران 2020.



## 5.1 منهجية الورقة البحثية

لتحقيق أهداف الورقة البحثية، سيتم اتباع مجموعة من الخطوات، أهمها:

- مراجعة التقارير والدراسات ذات العلاقة الصادرة من جهات مختلفة بهذا الخصوص.
- مراجعة التقارير السنوية للشركات.
- مراجعة التقارير الصادرة عن بورصة فلسطين، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية.
- مراجعة التقارير المالية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية، وصندوق وقفة عز، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.
- تقدير الإعفاءات الضريبية من قبل الباحث؛ سيما أن هذه البيانات لا توفرها الجهات المختلفة.
- عقد العديد من المقابلات الشخصية واللقاءات مع مختلف الأطراف ذات العلاقة، وذلك بهدف التعرف على آرائهم فيما يتعلق بموضوع الورقة البحثية، وبخاصة المسؤولين في صندوق وقفة عز، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد الوطني، ودوائر الضريبة، وممثلي القطاع الخاص، وخبراء اقتصاديين وقانونيين.

## 6.1 محتوى الورقة البحثية

تتكون الورقة البحثية من ستة أجزاء:

- الجزء الأول:** ويتكون من الإطار العام للورقة البحثية؛ الذي يظهر الأهداف التي تسعى الورقة البحثية إلى تحقيقها، وأهمية الورقة البحثية، والمنهجية المتبعة في إعدادها.
- الجزء الثاني:** يسلط الضوء على التبرعات التي حصل عليها صندوق وقفة عز، ومساهمة الشركات في هذه التبرعات.
- الجزء الثالث:** يبين تقديرات الباحث للإعفاءات الضريبية للشركات خلال أزمة كورونا، ومقارنتها بالإعفاءات خلال العامين 2018-2019، وتحليل مدى ملاءمة ذلك لتبرعات الشركات لصندوق وقفة عز.
- الجزء الرابع:** يحلل الفجوة التمويلية للقطاع الحكومي التي سعت إلى سد العجز المالي، من خلال صندوق وقفة عز، ويرصد سياسات الإنفاق الحكومي على مراكز المسؤولية التي استفادت من مساهمات الصندوق.
- الجزء الخامس:** يحلل توزيع مساعدات الصندوق، وتبيان الفئات المجتمعية التي استفادت من مساعدات صندوق وقفة عز، وتطوير مؤشرات لقياس مدى تحقيق العدالة في الإنفاق الحكومي خلال الفترة بين آذار-حزيران 2020، ومدى الشفافية ودقة المعايير التي تم الاعتماد عليها لتوزيع أموال الصندوق.
- الجزء السادس:** يستعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الورقة البحثية.

## 1. التبرعات التي حصل عليها صندوق وقفة عز

تم تأسيس صندوق وقفة عز في 2020/4/2 بقرار من رئيس الوزراء بناء على توجيهات سيادة الرئيس. وقد أعلن الصندوق أنه مستقل إدارياً ومالياً ويتبنى الشفافية المطلقة في عمله، كما تعاقد مع مدقق مالي خارجي عالمي مشهود له بالكفاءة والنزاهة، وذلك بهدف تركيز الجهود الوطنية للمساهمة في مواجهة تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا في فلسطين، وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتعزيز التضامن والتكافل بين مختلف أبناء الشعب الفلسطيني، من خلال مشاركة كافة المؤسسات والشركات ورجال الأعمال والأفراد داخل فلسطين والشتات، في المساهمة من خلاله للتخفيف من آثار هذه الأزمة، ومواجهة جائحة كورونا في فلسطين.

ينحصر تبرع الصندوق في توجيه الدعم لوزارة التنمية الاجتماعية حتى تتمكن من مساعدة العائلات المعوزة والمتضررة جراء الأزمة التي كانت بالكاد تتدبر قوت يومها قبل الجائحة، وعمال المياومة، والعمال الموسميين، وغيرهم، وتقديم الدعم لوزارة الصحة لتلبية احتياجاتها الطارئة من المواد والأدوية والأجهزة اللازمة للتغلب على هذه الأزمة.

دعا الصندوق كافة المؤسسات، ورجال الأعمال في فلسطين والشتات، وأفراد الشعب الفلسطيني إلى التبرع بأي مبلغ مهما كان بسيطاً للصندوق، عبر الحساب البنكي الموحد لكافة البنوك في فلسطين تحت الرقم (888000) دون اشتراط حد أدنى للتبرع.<sup>3</sup> وقد فتح الصندوق حساباً على موقع الفيسبوك للوصول إلى أكبر عدد من المواطنين، وسهّل عملية التبرع من خلال رسالة قصيرة على الهاتف النقال؛ حيث يمكن التبرع بأي مبلغ ولو 5 أو 10 أو 100 شيكل.

### جعل صندوق وقفة عز التبرع طوعياً وبأي مبلغ؛ بدءاً من 5 شواكل

وقد رفع الصندوق شعاراً جذاباً "البلد بجمالها أهلها"، وسعى إلى تجميع 20 مليون دينار (28 مليون دولار)؛ حيث لم تكن الاحتياجات واضحة حين إطلاق فكرة الصندوق، إلا أنه وبعد انتشار الفيروس والإغلاق الذي حدث للمناطق التي انتشر بها الوباء، ومع إعلان حالة الطوارئ، أدرك القائمون على الصندوق أنها تكفي لتقديم مساعدات لمرة واحدة فقط؛ وذلك لتقديم المساعدة للعائلات المنكشفة جراء الجائحة في شهر رمضان، وتغطية مستلزمات العيد. وقد تبرع فريق إدارة الصندوق بمبلغ قدره 5 ملايين دولار،<sup>4</sup> وبدأ الصندوق عمله في 2020/4/6.<sup>5</sup>

<sup>3</sup> الموقع الإلكتروني لصندوق وقفة عز: <https://www.waqfetizz.ps/> (تاريخ الدخول: 2020/7/15).

<sup>4</sup> مقابلة مع رئيس مجلس إدارة صندوق وقفة عز. الموقع الإلكتروني لبوابة اقتصاد فلسطين (تاريخ الدخول: 2020/7/15):

<https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/16650/>

<sup>5</sup> الموقع الإلكتروني الاقتصادي: <https://www.aliqtisadi.ps/article/74587/> (تاريخ الدخول: 2020/7/15).

وقد شكل الصندوق فريق إدارة من 30 من كبار رجال الأعمال<sup>6</sup> من مختلف القطاعات الاقتصادية، تم اقتراحهم من قبل رئيس الوزراء،<sup>7</sup> وتم تشكيل لجنة تنفيذية للصندوق برئاسة طلال ناصر الدين، وسعيد زيدان/أمانة السر والسكرتاريا، وعضوية كل من السادة: أسامة عمرو، وريم المسروجي، وسالم أبو خيزران، وسمير زريق، وعبد العطارى، وعبدو إدريس، ومحمد العامور، وهاشم الشوا.

وجدير بالذكر أنه من غير المؤلف في إدارة الشركات والمؤسسات أن يتم تشكيل فريق إدارة من 30 شخصاً، إذ أن ذلك يخالف القانون؛ فمثلاً حدد قانون الشركات عدد أعضاء مجلس الإدارة بين 5-11 عضواً، وقانون الجمعيات الخيرية (بين 7-13 عضواً) في حالة الجمعيات الخيرية. كما أنه من غير المؤلف، أيضاً، أن تكون هناك لجنة تنفيذية للمؤسسة.

ومن هنا، فإنه يمكن اعتبار فريق الإدارة على أنه الهيئة العامة، واللجنة التنفيذية على أنها مجلس الإدارة، كما أنه من الضروري أن يكون هناك نائب لرئيس مجلس الإدارة، وأمين للصندوق، وأمين للسر. ومن الضرورة بمكان، وإن كان الصندوق يعمل في حالة طوارئ، أن تتم حوكمة الصندوق، وهي مسألة مهمة وضرورية، سيما أنه يتعامل مع أموال الناس، وأن يكون هناك نظام إداري ومالي للصندوق يوضح آلية اتخاذ القرار في الصندوق، وأوجه صرف الأموال.

إلا أن القائمين على الصندوق يرون أن الصندوق ليس مؤسسة بالمعنى الحقيقي للكلمة؛ وإنما هو فقط لجمع تبرعات نقدية للأهداف السابق ذكرها، ومن ثم لم يتم استئجار مبنى، أو توظيف عاملين في الصندوق، أو إقرار أنظمة مالية وإدارية، على اعتبار أن الصندوق سينتهي مهمته ويتم إغلاقه.

استطاع الصندوق في الفترة بين 2020/4/6 وحتى 2020/7/4 أن يجمع تبرعات بقيمة 62.1 مليون شيكل، وقد نشر الصندوق على موقعه الإلكتروني أسماء كافة المتبرعين له من شركات ومؤسسات ومواطنين الذين تفوق تبرعاتهم ألف دولار. ويوضح الجدول (1) توزيع هذه التبرعات حسب الجهات المتبرعة.

### جدول (1): التبرعات التي تم إيداعها في صندوق وقفه عز حسب الجهة المتبرعة

الجهة	قيمة المبلغ المتبرع به	نسبة المبلغ المتبرع به إلى
-------	------------------------	----------------------------

<sup>6</sup> وهم السادة: طلال ناصر الدين، أسامة عمرو، باسم خوري، بسام ولويل، بشار المصري، جورج أبو عيطة، خالد الكالوتي، راتب محيسن، راغب العارف، رفيق أبو منشار، ريم المسروجي، زاهي عنبتاي، سالم أبو خيزران، سامي أبو دية، سعيد زيدان، سمير زريق، عبد العطارى، عبديو إدريس، عرفات عصفور، عزيز عبد الجواد، عمار العكر، عمر العلمي، عمر هاشم، ماهر المصري، محمد العامور، مطيع الزغير، منيب المصري، نافذ الحرباوي، نصار نصار، هاشم الشوا.

<sup>7</sup> مقابلة مع رئيس مجلس إدارة صندوق وقفه عز، مصدر سابق.

<sup>8</sup> يقوم الباحث بتقريب الأرقام لأقرب منزلة عشرية؛ وذلك لسهولة قراءة الأرقام من قبل القارئ. فالرقم الحقيقي هو 62,065,222 شيكلاً.

إجمالي التبرعات	(مليون شيكل)	
80.52%	50	شركات
4.16%	2.6	غرف تجارية وبعض المؤسسات
0.81%	0.5	الجاليات الفلسطينية (عمان، وقطر، والكويت)
14.51%	9.0	مواطنون بمن فيهم موظفو بعض الشركات
100%	62.1	المجموع

المصدر: احتساب الباحث بناء على قائمة المتبرعين المنشورة على الموقع الإلكتروني لصندوق وقفة عز: <https://www.waqfetizz.ps/> (تاريخ الدخول: 2020/7/15).

بناءً على الجدول (1)، يمكن إدراج الملاحظات الآتية:

1. لم ينجح الصندوق بجمع المبلغ الذي وضعه هدفاً له وهو 20 مليون دينار (نحو 100 مليون شيكل)؛ فلم يجمع منه سوى 62.1 مليون شيكل، أي ما نسبته 62.1% فقط.
2. لم تساهم الحكومة بأي مبلغ للصندوق.
3. لم تساهم مؤسسات المجتمع المدني على كثرتها بأي مبلغ للصندوق.
4. ساهم الفلسطينيون في الخارج بنحو 0.5 مليون شيكل، بما نسبته 0.81% من إجمالي التبرعات، وهو مبلغ قليل جداً مقارنة مع عدد الفلسطينيين في الخارج الذي بلغ 6.73 مليون شخص منتصف العام 2020،<sup>9</sup> ويؤشر ذلك على عدم تجاوب الفلسطينيين في الخارج مع نداء الصندوق بالتبرع بأي مبلغ لمواجهة جائحة كورونا في فلسطين.
5. ساهمت الشركات بنحو 50 مليون شيكل شكلت 80.52% من إجمالي التبرعات، وإن كانت نسبة تبرعات الشركات مرتفعة من إجمالي التبرعات، إلا أنها قليلة جداً بناءً على بعض المؤشرات، ومنها على سبيل المثال:  
فبناءً على بيانات الصندوق فقد تبرعت 95 شركة فقط من أصل نحو 30 ألف شركة؛<sup>10</sup> أي شكل ما نسبته نحو 3 بالألف من عدد الشركات.  
بلغت أرباح الشركات المدرجة في البورصة (43 شركة من أصل 48 شركة مدرجة) للعام 2019 نحو 1.03 مليار شيكل؛ أي أن ما تبرعت به الشركات يعادل نحو 4.87% من أرباح 43 شركة فقط.  
يلاحظ مدى ضالة تفاعل المنشآت مع نداء الصندوق؛ حيث بلغ عدد المنشآت نحو 147 ألف منشأة<sup>11</sup> في العام 2017، حيث تُعد منشأة<sup>12</sup> بدءاً من الدكان الصغير وانتهاءً بأكبر شركة، وحيث أن الصندوق لم يشترط أي مبلغ للتبرع، فإنه من المفروض أن يكون حجم التبرعات أعلى بكثير مما تم جمعه.

<sup>9</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للسكان صادر بتاريخ 2020/7/9.

<sup>10</sup> السلطة الوطنية الفلسطينية. وزارة الاقتصاد الوطني. إدارة الشركات - مراقب الشركات، 2020.

<sup>11</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 - تقرير المنشآت. رام الله - فلسطين.

6. ساهم المواطنون (الأفراد) بنحو 9 ملايين شيكل، بما نسبته 14.51% من إجمالي التبرعات، وهو مبلغ قليل جداً مقارنة مع عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ 5.1 مليون شخص، إضافة إلى 1.6 مليون شخص في الأراضي المحتلة العام 1948 (إسرائيل) منتصف العام 2020،<sup>13</sup> ويؤشر ذلك على عدم تجاوب الفلسطينيين في الخارج مع نداء الصندوق بالتبرع بأي مبلغ لمواجهة جائحة كورونا في فلسطين. فلو تبرع كل شخص منهم بمبلغ 5 شواكل، فإن ذلك يعني تجميع 34 مليون شيكل.

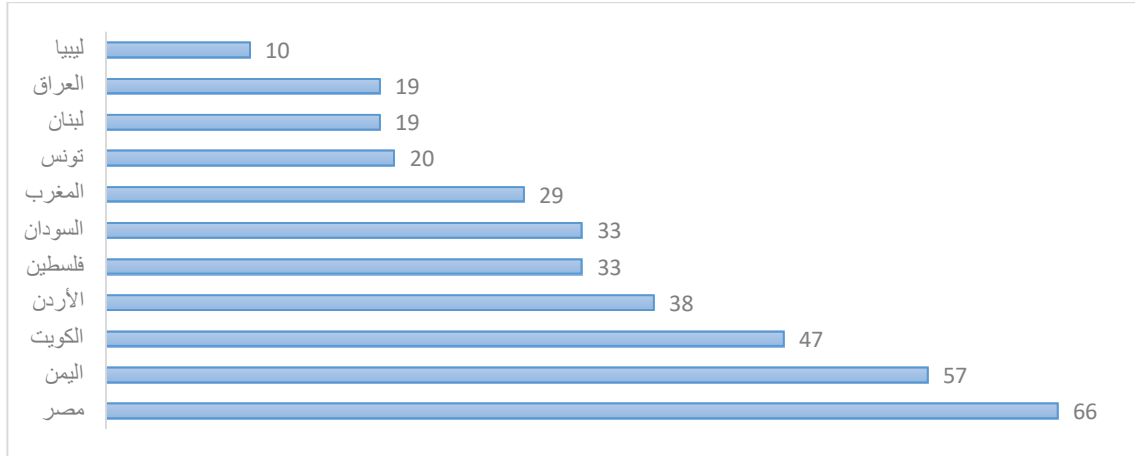
## يتطلب التعامل مع جائحة كورونا تكاتف جميع فئات المجتمع، والتعالي على كل الخلافات، وتوحيد الهدف.

يعزى عدم التجاوب مع الصندوق إلى تدني مستوى الثقة بالحكومة الفلسطينية التي بلغت 33% في فلسطين، كما يوضح الشكل (1)؛ فما زال العالم العربي، بشكل عام، يعاني من أزمة حوكمة مزمنة ومستمرة. فمن ناحية عملية، يجمع الصندوق التبرعات، ولكن ليس لديه آلية لتوصيلها إلى مستحقيها، وإنما يدفعها للحكومة أو بعض الوزارات التي بدورها توزع هذه التبرعات.

<sup>12</sup> المنشأة: هي مؤسسة أو جزء منها تقع في مكان واحد وتتخصص بشكل أساسي بنشاط إنتاجي رئيسي واحد (غير مساعد)، حيث يحقق هذا النشاط الرئيسي غالبية القيمة المضافة (مع احتمالية الإنتاج من أنشطة ثانوية)، وتتوفر عنها بيانات بما يسمح بحساب فائض التشغيل، أي توفر بيانات عن كل من: العمال، والمصاريف، والإنتاج، والإيرادات، والأصول الثابتة. ولا تعتبر الوحدات التي تنتج لأغراض خاصة بالمنشأة منشآت مستقلة إذا كانت تقع داخل المنشأة نفسها، إلا في حال كون نشاط هذه الوحدة التي تقوم بنشاط فرعي واضح إحصائياً في حساباتها، أو إذا وجدت في موقع جغرافي مختلف عن المنشأة التي تخدمها، فإنه يجب تمييزها كمنشأة مستقلة، وتصنف وفقاً لنشاطها الرئيسي، وينظر لها كوحدة منفصلة. وإذا وقعت خارج حدود المنشأة في مبنى مستقل، وقدمت خدماتها فقط للمنشأة الأم، فإنها تعتبر وحدة نشاط مساعد، مثل المخازن، أو كراج خالٍ لإصلاح معدات المنشأة ولا يؤدي خدمات إلا للمنشأة. المصدر: المصدر السابق.

<sup>13</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بيان صحافي بمناسبة اليوم العالمي للسكان صادر بتاريخ 2020/7/9.

## الشكل (1): نسبة الثقة بالحكومة في بعض الدول العربية



المصدر: الموقع الإلكتروني الباروميتر العربي: <https://www.arabbarometer.org/ar/2020/06/> الدورة الخامسة 2019-2020 تاريخ الدخول 2020/7/18.

من ناحية أخرى، بين استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ما بين 17-20 حزيران 2020، أن نسبة الرضا عن حجم التبرعات لصندوق وقفه عز بلغت 44%، وأن نسبة 48% غير راضين عن حجم هذه التبرعات، وأن الغالبية العظمى (77%) قالت إنها ليست واثقة أن التبرعات وصلت أو ستصل للمحتاجين فعلاً.<sup>14</sup>

وأوضح رئيس مجلس إدارة الصندوق: "أن الصندوق يعاني من أزمة ثقة والكثير من رجال الأعمال خارج وداخل الوطن يبررون عدم تبرعهم بعدم وجود ثقة بالسلطة وإدارة الصندوق. وقال: نحن نسمع هذه العبارات كثيراً، علماً أننا في كل لقاء صحافي ننوه بأن كل ما سيورد للصندوق سيتم توزيعه بنسبة 100% على العائلات المعوزة، والعمال الذين تضرروا، وجزء منه سيكون لوزارة الصحة، وفقاً لحجم التبرعات".<sup>15</sup>

وفي مقابلة أخرى، أوضح رئيس مجلس إدارة الصندوق أن أسباب عزوف الشركات عن التبرع: "الأسباب جاءت انعكاساً للوضع الاقتصادي العام في البلد، جراء الأزمات التي مرت بها فلسطين في العامين 2018 و2019، وتراكمت في 2020، الأمر الذي لا

<sup>14</sup> غطي هذا الاستطلاع العديد من القضايا، منها انتشار وباء الكورونا وما تبعه من إجراءات الإغلاق للمناطق الفلسطينية، إضافة إلى قضايا أخرى مثل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والأوضاع العامة في كل من الضفة والقطاع، وعملية السلام والبدائل المتاحة للفلسطينيين في ظل الجمود الرهن في تلك العملية. وقد تم إجراء المقابلات وجهاً لوجه مع عينة عشوائية من الأشخاص البالغين بلغ عددها 1200 شخص، وذلك في 20 موقعاً سكنياً، وكانت نسبة الخطأ +/- 3%. يمكن الاطلاع على التفاصيل على الموقع الإلكتروني للبحوث السياسية والمسحية: <https://www.pcpsr.org/ar/node/814> (تاريخ الدخول 2020/7/18).

<sup>15</sup> الموقع الإلكتروني لووكالة وطن للأنباء مقابلة مع رئيس مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 2020/5/4:

<https://www.wattan.net/ar/video/308258.html>

يدعو إلى الاطمئنان، بل بات هنالك خوف كبير لدى عدد من الشركات، ما أدى إلى النتائج غير المرضية للصندوق، وهذه المبررات بالنسبة للقائمين على الصندوق غير مقبولة، لأن أي شخص يستطيع التبرع بالمبالغ الممكنة حتى لو كانت ضئيلة، لكن للأسف هناك تراجع في التبرع من قبل مؤسسات القطاع الخاص الكبيرة، لافتاً إلى أن الحديث يجري اليوم عن القطاع الخاص بأكبر الشركات في فلسطين، الاتصالات مثلاً والبنوك قامت بواجبها تجاه الصندوق، وإن عزلناها عن الباقي؛ نستطيع حينها القول إن الصندوق لم يحصل على شيء<sup>16</sup>.

يرى القائمون على الصندوق أن من الأسباب الأخرى للعزوف عن التبرع هو كثرة التبرعات التي سبقت تأسيس الصندوق، أي أن إعلان تأسيس الصندوق قد جاء متأخراً، حيث إن العديد من الشركات قدمت تبرعات عينية على شكل سلال غذائية للعائلات المحتاجة، إضافة إلى أنه كان هناك ضيق وقت بالنسبة للقائمين على الصندوق من حيث ضرورة توزيع التبرعات خلال شهر رمضان وقبل عيد الفطر.

"هناك شريحة كبيرة من المواطنين اعتبرت أن الصندوق هو محاولة من القطاع الخاص لتلميع أو تحسين صورته وتعزيز دوره في الهيمنة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأحجم المواطنون عن التبرع كون القطاع الخاص نفسه لم يقدم إلا نسبة قليلة من التبرعات، عند مقارنتها بالأرباح الطائلة التي يجنيها هذا القطاع المتنفذ والكبير. وهناك إخفاقات سابقة في موضوع صندوق الضمان الاجتماعي (في عهد الحكومة السابعة عشرة) الذي رفض من شرائح مجتمعية واسعة، مع العلم أن تلك الشرائح الراضية للضمان من المفترض أن تنتفع من الصندوق كشرائح العمال مثلاً"<sup>17</sup>.

من ناحية أخرى، وكما رأى بعض الخبراء، فإن التنوع في تشكيلة إدارة الصندوق كان سيضمن الوصول إلى قطاعات مجتمعية متنوعة، وسيعزز الشراكة والتفاعل بين الجميع، وأن حصر عضوية الصندوق في مناطق الضفة الغربية قد حرم قطاعات مجتمعية وجغرافية من المساهمة في هذا الصندوق. ولو تم ضم شخصيات من جميع مناطق الوجود الفلسطيني، وبخاصة الشتات، لكان حجم التبرع والإيرادات أعلى بكثير للصندوق مما هو عليه حالياً<sup>18</sup>.

<sup>16</sup> مقابلة مع رئيس مجلس إدارة صندوق وقفة عز، مصدر سابق.

<sup>17</sup> أسعد، أحمد عز الدين. "البلد بحملها أهلها: صندوق وقفة عز، تفاؤل العقل وتشاؤم الإدارة" (2020/7/15):

<https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650092>

<sup>18</sup> المصدر السابق.

## 2. مقارنة الإعفاءات الضريبية للشركات خلال أزمة كورونا بالعامين 2018-2019

يتم منح الإعفاءات الضريبية للشركات الفلسطينية بموجب قانون رقم 1 لسنة 1998 بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين وتعديلاته. وقد نظمت المادة (23) منه ما يتعلق بالحوافز الضريبية كالآتي:

1. تمنح المشاريع التي تقرها الهيئة والحاصلة على التراخيص اللازمة الحوافز والإعفاءات الآتية:
  - أ. ضريبة دخل بنسبة (0%) على المشاريع الزراعية التي يأتي دخلها مباشرة من زراعة الأرض أو الثروة الحيوانية.
  - ب. ضريبة دخل بنسبة (5%) لغاية 5 سنوات تبدأ من تاريخ تحقيق الربح بما لا يتجاوز 4 سنوات، أيهما أسبق.
  - ج. ضريبة دخل بنسبة (10%) لمدة 3 سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الأولى، وتحتسب بعد ذلك حسب النسب والشرائح سارية المفعول.
2. تتمتع المشاريع التالية بالحوافز المنصوص عليها في القانون، وفقاً لتعريفها في التشريعات ذات العلاقة والحاصلة على التراخيص اللازمة بموجب القانون، وهي:
  - أ. القطاع الصناعي.
  - ب. القطاع السياحي.
  - ج. المشاريع الجديدة ضمن أي قطاع التي توظف ما لا يقل عن 25 عاملاً خلال فترة الاستفادة.
  - د. المشاريع التي تزيد نسبة صادراتها من الإنتاج على (40%).
  - هـ. المشاريع ضمن أي قطاع التي تستخدم (70%) من المكون المحلي (معدات ومواد أولية).
  - و. أي مشروع قائم يضيف 25 عاملاً جديداً على عدد العمال الموجودين.
  - ز. التوسعات التطويرية للمشروع القائم التي تنطبق عليها المعايير تستفيد من الحوافز بناءً على نسبة التطوير من إجمالي رأس المال المدفوع ولا يشمل قيمة الأرض.
  - ح. المشاريع الممنوحة ضمن نظام عقد حزمة الحوافز التي تشمل المشاريع النوعية التي تقدم خدمة أو قيمة تتوافق مع معايير خاصة، أو تلبى شروطاً بيئية دولية، أو خدمات طاقة بديلة، أو المشاريع التي تقع في مناطق ذات أولوية تنموية.
3. لا يجوز ازدواج الحافز الضريبي في أي مرحلة.
4. يستفيد كل مشروع استثماري لم يتم ذكره نصاً من نظام عقد حزمة الحوافز في حال تمت مصادقة مجلس إدارة الهيئة على إبرام عقد بخصوصه.
5. يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزارة/المؤسسة الحكومية المختصة، منح حوافز إضافية غير واردة في القانون، أو تمديد مدة الحوافز الضريبية الممنوحة للمشاريع الاستراتيجية ذات النفع العام، أو تشجيع الاستثمار في المناطق ذات الأولوية التنموية، أو دعم البحث العلمي، ونقل المعرفة وتكنولوجيا



المعلومات، أو دعم مشاريع تقنيات ومصادر الطاقة المتجددة والبديلة، أو أي مشاريع أخرى في القطاعات التتموية، التي يقرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزارة/المؤسسة الحكومية المختصة.

وعملياً لا تستطيع كافة المشاريع العاملة في فلسطين الحصول على إعفاءات ضريبية بموجب قانون تشجيع الاستثمار، حيث نصت المادة (43) على الاستثناء على المشاريع المتمتعة بالحوافز: "تستثنى من الحوافز الضريبية المشاريع التجارية، وشركات التأمين، والبنوك، وشركات الصرافة، ومشاريع العقارات والتطوير العقاري، ومشاريع الكهرباء بأنواعها، والاتصالات، وخدمات الاتصالات، والخدمات التجارية، والكسارات، والمحاجر، والشركات الحاصلة على عقود امتياز من مجلس الوزراء التي تمارس نشاط شركات احتكارية".

من ناحية أخرى، يمنح القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل وتعديلاته، العديد من الإعفاءات والتنازلات على الدخل؛ بهدف تشجيع الاستثمار، وحث الشركات والأفراد على الالتزام بدفع الضريبة.

حدد الفصل الثاني منه التنازلات على الدخل التي يسمح بتنازليها من الدخل الإجمالي، وهي على النحو التالي:

#### أولاً- التنازلات على الدخل وهي بموجب المادة (8) من القرار بقانون:

للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص، تُنزل النفقات والمصاريف التي أنفقت أو استحققت كلياً حصراً في سبيل إنتاج الدخل الإجمالي خلال الفترة الضريبية، بما فيها:

1. مصروفات البيع والنقل والتسويق والتوزيع.
2. المصروفات الإدارية والرسوم القانونية والإجراءات.
3. المرابحة وفوائد القروض.
4. ضريبة القيمة المضافة على الرواتب والأجور وضريبة القيمة المضافة المدفوعة على أرباح المصارف والشركات المالية والمؤسسات المالية.
5. الرواتب والأجور المدفوعة.
6. مصاريف التأسيس، وبدل الخلو والمفتاحية والشهرة المدفوعة، شريطة توزيعها على خمس سنوات بالتساوي من تاريخ دفعها.
7. مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة وفق التشريعات النافذة.
8. التعويضات المدفوعة بدل إصابة العمل أو الوفاة ونفقات معالجة المستخدمين (بفتح الدال) وعائلاتهم وأقساط التأمين على حياتهم ضد إصابة العمل.
9. المبالغ التي يدفعها المستخدم (بكسر الدال) لأي صندوق موافق عليه من الوزير كصندوق الادخار والتوفير والضمان والتأمين الصحي.
10. نفقات التدريب الفعلية للموظفين والمستخدمين بما لا يزيد على (2%) من الدخل الصافي السنوي.

11. النفقات الفعلية للبحث والتطوير الداخلية، والبحث العلمي، والشراكة مع المؤسسات العلمية بهدف التطوير، بما لا يزيد على (2%) من الدخل الإجمالي، أو (500,000 شيكل) أيهما أقل سنوياً.
12. النفقات الفعلية لتبني المواصفات والمعايير الفلسطينية والتطبيق الأمثل لإدارة المؤسسات، بما يشمل تطوير الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، وتبني معايير المحاسبة الدولية، بما لا يزيد على (2%) من الدخل الإجمالي أو (500,000 شيكل) أيهما أقل سنوياً.
13. النفقات الفعلية للاستطلاع والبحث عن أسواق أو آفاق جديدة لتصدير وترويج المنتجات الفلسطينية، بما لا يزيد على (2%) من الدخل الإجمالي، أو (500,000 شيكل) أيهما أقل سنوياً.
14. فروقات العملة المدينة.
15. النسبة المحددة من كلفة الأصول كالمكائن والآلات والمعدات والأثاث والمفروشات والأبنية التي تحتوي على آلات شغالة يملكها المكلف حالياً، أو مالياً لقاء استهلاكها خلال الفترة الضريبية التي تحقق فيها الدخل وفقاً لنظام يصدر بموجب أحكام هذا القرار بقانون.
16. نفقات الضيافة بنسبة لا تزيد على (1%) من الدخل الإجمالي، أو (150,000 شيكل) سنوياً أيهما أقل للشخص الطبيعي والمعنوي، باستثناء الشركات المساهمة العامة، حيث يتم قبول هذه النفقة لها بنسبة لا تزيد على (1%) من الدخل الإجمالي، أو (300,000 شيكل) أيهما أقل سنوياً.
17. الديون المعدومة، وفقاً لتعليمات تصدر عن الوزير بالتنسيق مع سلطة النقد والجهات ذات العلاقة.
18. الخسارة الناجمة عن استبدال الماكينات والآلات والمعدات أو بعض أجزائها المستخدمة في العمل، ويتم حساب هذه الخسارة على أساس تكلفة الماكينات والآلات أو المعدات أو بعض أجزائها، مطروحاً منها ما حصل عليه المكلف من ثمنها، وما سبق تنزيهه عن استهلاكها.
19. حصة الفروع من نفقات المركز الرئيسي الموجود خارج فلسطين، وبنسبة لا تتجاوز (2%) سنوياً من مجموع دخل الفروع في فلسطين الخاضع للضريبة.
20. مخصص الأخطار السارية والأدعاءات تحت التسوية المبلغ عنها لشركات التأمين وفق تعليمات تصدر عن الوزير بناء على تنسيق من المدير.
21. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والفوائد والعمولات المترتبة عليها للبنوك وشركات الإقراض المتخصصة، وفق تعليمات تصدر عن الوزير بالتنسيق من المدير.

#### ثانياً - تنزيل الخسارة بموجب المادة (10):

1. إذا لحقت خسارة بأي شخص خلال الفترة الضريبية في أحد مصادر دخله الخاضع للضريبة، فيجري تنزيلها من مجموع دخله الصافي في الفترة الضريبية نفسها من المصادر الأخرى.
2. إذا بلغت الخسارة مقداراً لا يمكن تنزيهه بالكامل على الوجه المبين في الفقرة (1) من هذه المادة، يدور رصيدها إلى الفترة الضريبية التالية مباشرة، ثم إلى الفترة الضريبية التي تليها بحد أقصى لا يزيد على خمس فترات ضريبية.

3. لا يجوز تنزيل الخسارة التي إن كانت ربحاً لما خضعت للضريبة بمقتضى أحكام هذا القرار بقانون.
4. على الرغم مما ورد في الفقرات السابقة من هذه المادة، لا يتم تنزيل الخسارة أو تدويرها إلا إذا أبرز المكلف حسابات أصولية صحيحة.

ثالثاً- التبرعات، وذلك بموجب المادة (11): ينزل من الدخل الخاضع للضريبة التبرعات المدفوعة لصناديق الزكاة، والجمعيات الخيرية والجمعيات غير الهادفة للربح والمسجلة رسمياً في فلسطين، والتبرعات لمؤسسات السلطة الوطنية، والصناديق الخاصة والعامّة بموجب دعوة رسمية، بحيث لا تزيد على (20%) من الدخل الخاضع خلال الفترة الضريبية نفسها.

### يشجع قرار بقانون ضريبة الدخل على التبرعات بنسبة 20% من الدخل الخاضع للضريبة.

من ناحية عملية، يستطيع كل الأشخاص (سواء الطبيعيين أو المعنويين أي الشركات) سواء أكانوا مستفيدين من قانون تشجيع الاستثمار أم لا، والمسجلين في دوائر ضريبة الدخل، الاستفادة من الإعفاءات والتتزيلات والتبرعات الواردة في القرار بقانون بشأن ضريبة الدخل طالما أن هذا القانون ساري المفعول، وطالما أنها مسجلة، دون تحديد سقف زمني لهذه الاستفادة. أما بالنسبة للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، فإنها مستفيدة تلقائياً من التتزيلات والإعفاءات والتبرعات بموجب قانون ضريبة الدخل حتى وصلت للدخل الخاضع للضريبة. ولكن الاستفادة الإضافية لهذه المشاريع من قانون تشجيع الاستثمار أنها تدفع نسب الضريبة بموجب قانون تشجيع الاستثمار؛ أي بنسبة أقل مما ورد في قانون ضريبة الدخل.

بناءً على ما سبق، يمكن تقسيم الشركات التي تبرعت إلى صندوق وقفه عز بحسب مدى إمكانية حصولها على الإعفاءات الضريبية، أو انطباق قانون تشجيع الاستثمار عليها، كما يتبين في الجدول (2)، الذي يوضح ما يأتي:

❖ ساهمت الشركات غير الخاضعة لقانون تشجيع الاستثمار بمبلغ 29.6 مليون شيكل، شكل ما نسبته 59.2% من مجموع تبرعات الشركات للصندوق، كان فيه الحصة الأكبر للبنوك التي ساهمت بنحو 16.8 مليون شيكل، وأقلها شركات التأمين، إذ ساهمت بنحو 2.1 مليون شيكل.

❖ ساهمت الشركات الخاضعة لقانون تشجيع الاستثمار بنحو 20.4 مليون شيكل، شكلت ما نسبته 40.8% من مجموع تبرعات الشركات للصندوق. وتبين ضالّة هذه المساهمة مقارنة بأعداد هذه الشركات التي بلغت 935 شركة منذ العام 1998 وحتى نهاية العام 2019؛ علماً بأن جميع الشركات التي يمكنها الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار هي الشركات الكبيرة فقط، بغض النظر عن طبيعتها القانونية؛ سواء أكانت مشروعاً فردياً أم شركة عادية أم شركة مساهمة خصوصية أم عامة؛ وذلك لأن قانون تشجيع الاستثمار يشترط أن يوظف المشروع الذي يستفيد من القانون 25 عاملاً إذا كان جديداً، أو يضيف 25

عاملاً إذا كان قائماً، ما حرم مرة أخرى الغالبية العظمى من المنشآت من الحصول على الإعفاءات التي يمنحها القانون؛ حيث إن 98.6% من المنشآت العاملة في فلسطين توظف أقل من 20 عاملاً؛ أي أنها لا تلبّي الشرط الذي وضعه القرار بقانون.

وبناءً على أسماء الشركات التي نشرها الصندوق (95 شركة)، فإن 76 شركة (مجموعة الاتصالات، و7 بنوك، و7 شركات تأمين، و58 شركة تجارية وخدمية) هي من غير المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، وأن 19 شركة الأخرى خاضعة لقانون تشجيع الاستثمار؛ أي بما نسبته 2% من إجمالي الشركات التي استفادت فعلياً من القانون وحصلت على إعفاءات ضريبية.

## جدول (2): توزيع الشركات التي تبرعت لصندوق وقفه عز حسب خضوعها لقانون تشجيع الاستثمار

الشركات	قيمة التبرع بالمليون شيكل	نسبة التبرع من تبرعات الشركات
<b>الشركات غير الخاضعة لقانون تشجيع الاستثمار</b>	<b>29.6</b>	<b>59.2%</b>
1. مجموعة الاتصالات الفلسطينية	8	16%
2. البنوك	16.8	33.6%
3. شركات التأمين	2.1	4.2%
4. شركات تجارية وخدمية	2.7	5.4%
<b>الشركات الخاضعة لقانون تشجيع الاستثمار</b>	<b>20.4</b>	<b>40.8%</b>
<b>مجموع تبرعات الشركات</b>	<b>50</b>	<b>100%</b>

المصدر: احتساب الباحث بناء على قائمة المتبرعين المنشورة على الموقع الإلكتروني لصندوق وقفه عز: <https://www.waqfetizz.ps/> (تاريخ الدخول: 2020/7/15).

لا تقوم هيئة تشجيع الاستثمار بنشر البيانات المتعلقة بحجم الإعفاءات الضريبية التي يتم منحها للشركات الفلسطينية، حيث تعتبر الهيئة أن هذه البيانات سرية، ولا يجوز الاطلاع عليها أو نشرها، ولا توفرها في حالة الطلب المباشر من الهيئة.

ولذلك، فقد قام الباحث بتقدير حجم الإعفاءات الضريبية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه تظل تقديرات بناء على افتراضات معينة، حيث تم تقديرها وفقاً للترتيب التالي:

1. قام الباحث بالاطلاع على التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث إن هذه الشركات كبيرة؛ سواءً من حيث رأسمالها أو عدد العاملين فيها. وقد تم استبعاد الشركات التي لا يمنحها قانون

تشجيع الاستثمار إعفاءات ضريبية بموجب المادة (43) منه، وهي البنوك، وشركات التأمين، وشركات الاتصالات، والرهن العقاري، إضافة إلى استبعاد 5 شركات موقوفة عن التداول. ولذلك، بقيت 12 شركة دفعت مجتمعةً بالفعل 3.47 مليون دولار؛ أي أن بالمتوسط فإن الشركة الكبيرة من هذه الشركات، تدفع نحو 290 ألف دولار ضريبة دخل.

2. إن مبلغ الضريبة المحسوب 290 ألف دولار يعادل 15% نسبة الضريبة حسب قرار بقانون ضريبة الدخل؛ وحيث إن الشركة تدفع في حالة استقاداتها من قانون تشجيع الاستثمار نسبة ضريبة 5% لمدة 5 سنوات بحسب المادة 23 من القانون، فإن الشركة التي تستفيد من قانون تشجيع الاستثمار ستدفع نحو 97 ألف دولار، وستعفى من نحو 145 ألف دولار؛ أي أن حجم الإعفاء الضريبي للشركة المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار هو 145 ألف دولار.

3. وحيث إن تعديل تشجيع الاستثمار قد صدر في العام 2014، فإن الشركة ستبدأ بالاستفادة من القانون منذ العام 2015 ولمدة 5 سنوات، ولذلك سيعتمد الباحث عدد الشركات التراكمي للوصول إلى قيمة الإعفاء السنوي للشركات المستفيدة كما هو موضح في الجدول (3).

4. يتبين من الجدول (3) أن حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات في العامين 2018 و2019 هي 50 مليون دولار.

### جدول (3): تقدير حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات الفلسطينية في العامين 2018 و2019

2019	2018	2017	2016	2015	
41 (منها 13 للطاقة)	20	26	14	14	الصناعي
1	2	7	1	1	الزراعي
8 (منها 1 للطاقة)	3	5	2	2	السياحي
1	0	1	2	0	الصحي
1	0	1	1	0	التعليمي
0	0	1	0	0	تكنولوجيا المعلومات
2 للطاقة	2	0	0	0	خدمات أخرى
54	27	41	20	17	المجموع السنوي لعدد الشركات
200	146	119	78	58	المجموع التراكمي لعدد الشركات
29.0	21.2	17.3	11.3	8.4	حجم الإعفاءات الضريبية للشركات بالمليون دولار

المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية. 2020. أما السطر الأخير فهو من تقدير الباحث.

بناءً على الجدولين (2) و(3)، يتبين مدى ضآلة تبرعات الشركات الخاضعة لقانون تشجيع الاستثمار مقارنة مع حجم الإعفاءات الضريبية التي حصلت عليها في العامين 2018 و2019؛ حيث تبرعت بمبلغ 5.8 مليون دولار فقط، مقابل 50 مليون دولار إعفاءات ضريبية؛ أي نحو 11.6% فقط.

**حصلت 935 من كبرى الشركات على إعفاءات ضريبية بعشرات الملايين سنوياً ... ولكن كانت مساهمتها ضئيلة في صندوق وقفه عز.**

إضافة إلى ذلك، قررت الحكومة في نيسان 2020، تقديم حوافز ضريبية لأصحاب العمل والمنشآت والمشاريع التي تضررت من إعلان حالة الطوارئ بسبب خطر فايروس كورونا، والتزمت هذه المنشآت والمشاريع بدفع أجور عمالها، ولم تقم بفصلهم من العمل، أو تتخذ أي إجراءات بحقهم.<sup>19</sup> فنظراً لتردي أوضاع سوق العمل بسبب أزمة الكورونا، فقد تم الاتفاق في 2020/3/16 بين ممثلين عن القطاع الخاص، واتحاد نقابات العمال، يقضي بأن يدفع أرباب العمل 50% من أجور العمال، بما لا يقل عن ألف شيكل، وذلك عن شهري نيسان وأيار 2020، على أن يتم دفع باقي الأجر بعد انتهاء الأزمة. شمل هذا الإجراء في حينه جميع المنشآت التي تضررت من إجراءات الطوارئ، ولكن أصبح هذا الاتفاق بحكم الأمر الواقع يسري على معظم العاملين.<sup>20</sup>

ومن ناحية عملية، تبين التحليلات كافة تراجعاً وخسائر في معظم القطاعات الاقتصادية، كما يبين الجدول (4)، وأن هناك تفاوتاً في نسب الخسارة وقيمتها. وأكبر هذه القطاعات خسارة بالنسبة المئوية قطاع التعدين واستغلال المحاجر (54%)، يليه قطاع النقل والتخزين (44.9%)، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام (41.5%)، وخدمات التعليم (41.3%) وخدمات الصحة (40.3%)، وأقل القطاعات تضرراً قطاع الزراعة والمواشي (5.2%)، وقطاع المعلومات والاتصالات (18.6%).

**جدول (4): نسبة وقيمة الخسارة في القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية جراء جائحة كورونا في الضفة الغربية للعام 2020**

المؤشر الاقتصادي	نسبة الخسارة	قيمة الخسارة (مليون دولار)
الزراعة وتربية المواشي	-5.2%	43.5

<sup>19</sup> قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2020م "طوارئ". الوقائع الفلسطينية. عدد (167). 2020/4/20. رام الله - فلسطين.  
<sup>20</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وآخرون: المراقب الاقتصادي ملحق خاص: تقييم أولي للآثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني لتفشي وباء كوفيد-19 في الضفة الغربية. رام الله-فلسطين، 2020.

48.4	-54.0%	التعدين واستغلال المحاجر
768.2	-41.7%	الصناعات التحويلية
26.4	-28.4%	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
13.9	-28.4%	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
345.3	-41.7%	الإنشاءات
1,116.2	-34.1%	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
99.7	-44.9%	النقل والتخزين
233.6	-36.3%	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
93.9	-18.6%	المعلومات والاتصالات
79.9	-41.5%	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
326.6	-37.9%	الأنشطة العقارية والخدمات الإدارية
308.3	-41.3%	خدمات التعليم
160.5	-40.3%	خدمات الصحة
156.9	-41.2%	الخدمات الأخرى
429.1	-40.3%	الإدارة العامة والدفاع
386.1	-36.3%	الرسوم الجمركية
386.9	-32.8%	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
5,027.7	-35.0%	النتاج المحلي الإجمالي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، وآخرون: المراقب الاقتصادي ملحق خاص: تقييم أولي للآثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني لتفشي وباء كوفيد-19 في الضفة الغربية. رام الله - فلسطين، 2020.

أما بالنسبة لتأثر ضريبة الدخل في العام 2020، فإنه يمكن تقديرها من خلال ما يأتي: بلغ حجم ضريبة الدخل الفعلية على الشركات في العام 2019 نحو 138.2 مليون دولار<sup>21</sup> (483.7 مليون شيكل). بالمقابل، فإن إيرادات الجباية المحلية في العام 2020 يتوقع أن تنخفض بنسبة 57% حسب موازنة الطوارئ 2020،<sup>22</sup> ويعني ذلك أن ضريبة الدخل على الشركات يمكن أن تنخفض على الأقل بالنسبة نفسها؛ أي أن تنخفض الضريبة بمقدار 78.8 مليون دولار (275.8 مليون شيكل) (وهو حصيلة ضرب 57% في 138.2 مليون دولار).

<sup>21</sup> صندوق النقد الدولي. الاستبيان السنوي لإحصاءات مالية الحكومة-الجدول الإحصائية. الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: <http://www.pmof.ps>

<sup>22</sup> قرار بقانون رقم (8) لسنة 2020م بشأن موازنة الطوارئ العامة لسنة 2020م. الوقائع الفلسطينية. العدد 166. 2020/4/20. رام الله-فلسطين.

ويعني ذلك ببساطة أن حجم تبرعات الشركات مجتمعة بلغ 14.3 مليون دولار (50 مليون شيكل)؛ أي ما نسبته 18.15% من حجم الانخفاض في ضريبة الدخل، أي أن حجم انخفاض ضريبة الدخل يفوق 5 أضعاف ما تبرعت به الشركات.



#### 4. الفجوة التمويلية للقطاع الحكومي ووزارتي الصحة والتنمية الاجتماعية في الأشهر 3-2020/6

تجدر الإشارة إلى أن هناك خللاً هيكلياً مزمناً في الموازنة العامة يتمثل في تراكم النفقات الجارية وزيادتها بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن معظم الإيرادات العامة غير مؤكد الحصول عليها، وذلك لاعتمادها على مصدرين رئيسيين، وهما:

1. المساعدات الدولية لدعم الموازنة العامة التي تتسم بعدم الوضوح والثبات بسبب تباين المواقف السياسية، والتي أخذت بالتراجع في السنوات الأخيرة.
2. تحويلات المقاصة من إسرائيل التي تمكن إسرائيل من التحكم بنحو 65% من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية، إذ تقوم إسرائيل باستخدامها سياسياً من خلال احتجاز هذه الأموال لفترات طويلة في السنوات السابقة.

وترتب على الخلل الهيكلي في الموازنة العامة عجز مزمّن، ما يضع السلطة الفلسطينية عرضة لتفجر أزمة مالية عند أي تأخير في المساعدات أو إيرادات المقاصة من إسرائيل. وإذا أُضيف إلى المتغيرين السابقين التعقيدات الناجمة عن أزمة كورونا؛ فإن الأمور تزداد تعقيداً في التخطيط لتغطية النفقات والتحدي الناجم عن عدم اليقين في التنبؤ بالإيرادات، ويؤدي ذلك إلى عدم استقرار الاستدامة المالية؛ أي قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات المالية المتعلقة بالنفقات والإيرادات دون تعثر أو عجز.

صادق الرئيس الفلسطيني بتاريخ 2020/3/31 على موازنة طوارئ بناء على تنسيب من مجلس الوزراء، وذلك تماشياً مع تداعيات أزمة الكورونا. ويعتبر مجرد اللجوء إلى موازنة طوارئ عنواناً كبيراً لأهمية تأثير هذا الوباء، وجاءت موازنة الطوارئ لمجابهة الآثار المالية لهذه الجائحة، واستكمالاً للجهود الحكومية المختلفة. ولذلك، نصت المادة (6) من القرار بقانون موازنة الطوارئ على أن جميع الأرقام والبيانات الواردة في الموازنة قابلة للتعديل والتحديث على ضوء المستجدات المستقبلية خلال السنة المالية، وأن تتم مراعاة مبدأ التقنين النقدي بحسب أولويات مجلس الوزراء؛ أي بما ينسجم والظرف الراهن. كما أكدت المادة (7) على أن يتم الإنفاق من المخصصات الجارية المرصودة بناء على أوامر مالية شهرية أو ربعية عامة، أو خاصة صادرة عن وزير المالية، بناء على تنسيب مشترك بين مدير عام الموازنة العامة والمحاسب العام، وفقاً للخطة النقدية المعدة من قبلهما. ولا يجوز إصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية و/أو الرأسمالية، إلا إذا توافرت أسباب موجبة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

بناءً على ذلك، توقعت موازنة الطوارئ وحسبما يوضح الجدول (5) أن تتخفف الإيرادات العامة بقيمة 3,302 مليون شيكل (من 11,660 مليون شيكل في العام 2019 إلى 8,358 مليون شيكل في العام 2020)؛ أي انخفاض

بنسبة 28%. ومصدر الجزء الأكبر من هذا الانخفاض هو انخفاض الجباية المحلية التي يتوقع أن تنخفض بقيمة 2,473 مليون شيكل (من 4,336 مليون شيكل في العام 2019 إلى 1,863 مليون شيكل في العام 2020)؛ أي انخفاض بنسبة 57%، إضافة إلى انخفاض المقاصة بقيمة 1,114 مليون شيكل (من 7,949 مليون شيكل في العام 2019 إلى 6,835 مليون شيكل في العام 2020)؛ أي انخفاض بنسبة 14%.

### جدول (5): مقارنة البنود الرئيسية في الموازنة العامة للعام 2019 مع موازنة الطوارئ 2020 (مليون شيكل)

البند	موازنة العام 2019	موازنة طوارئ 2020	قيمة الفارق بين الموازنتين	نسبة الفارق (%)
صافي الإيرادات العامة ومصادر التمويل	17,888	17,787	(101)	(1%)
صافي الإيرادات العامة	11,660	8,358	(3,302)	(28%)
جباية محلية	4,336	1,863	(2,473)	(57%)
مقاصة	7,949	6,835	(1,114)	(14%)
إرجاعات ضريبية	624	340	(284)	(46%)
منح ومساعدات للموازنة	1,776	1,509	(267)	(15%)
منح نفقات تطويرية	(30)	720		
تمويل بنكي محلي	2,851	2,160	(691)	(24%)
مصادر تمويل أخرى	387	5,040	4,653	1,202%
النفقات العامة وصافي الإقراض	17,888	17,787	(101)	(1%)
النفقات الجارية وصافي الإقراض (بدون الإنفاق التطويري)	16,674	16,387	(287)	(2%)
(1400)				
رواتب وأجور	7,235	6,881	(354)	(5%)
نفقات جارية أخرى	8,301	8,606	305	4%
صافي الإقراض	1,138	900	(238)	(21%)
العجز الجاري قبل التمويل	5,013	8,029	3,016	60%
النفقات التطويرية	1,215	1,400	185	15%
العجز الإجمالي قبل التمويل	6,228	9,429	3,201	51%
إجمالي التمويل	4,627	4,389	(238)	(5%)
التمويل الخارجي	1,776	2,229	453	26%
منح ومساعدات لدعم الموازنة	1,746	1,509	(237)	(14%)

		720	(30)	منح لتمويل النفقات التطويرية
(%24)	(691)	2,160	2,851	التمويل المحلي
(%24)	(691)	2,160	2,851	تمويل البنوك
%215	3,439	5,040	1,601	الفجوة التمويلية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وآخرون: المراقب الاقتصادي ملحق خاص: تقييم أولي للآثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني لتفشي وباء كوفيد-19 في الضفة الغربية. رام الله - فلسطين، 2020.

أما فيما يتعلق بالنفقات وصافي الإقراض فيتوقع انخفاضها بقيمة 287 مليون شيكل (من 16,674 مليون شيكل في العام 2019 إلى 16,387 مليون شيكل في العام 2020؛ أي ستخفص بنسبة 2% فقط، وهي تبلغ ضعفي الإيرادات المحلية للعام 2020. ويأتي انخفاض هذه النفقات من بندين، وهما خفض الرواتب والأجور بقيمة 354 مليون شيكل، وخفض صافي الإقراض بقيمة 238 مليون شيكل؛ مقابل الزيادة في النفقات الجارية الأخرى (النفقات التشغيلية والتحويلية) بقيمة 305 ملايين شيكل، وهو المبلغ المرصود للتصدي لأزمة الكورونا، وذلك لأن النفقات التحويلية هي المبالغ التي تحول إلى الجوانب الاجتماعية، التي تشمل على مخصصات للمتقاعدين، والمساعدات النقدية للأسر الفقيرة، ومخصصات عائلات الشهداء والجرحى والأسرى.

وكما يتضح من الجدول (5)، فإن مقدار العجز قبل التمويل هو 9,429 مليون شيكل (وهو الفرق ما بين النفقات العامة وصافي الإقراض (17,787 مليون شيكل) والإيرادات العامة (8,358 مليون شيكل)). وتتوقع موازنة الطوارئ أن تحصل على تمويل للموازنة من مصدرين، وهما: 2,160 مليون شيكل من البنوك، و2,229 مليون شيكل منح ومساعدات لدعم الموازنة؛ أي أن الحكومة ستحصل على تمويل بقيمة 4,389 مليون شيكل فقط، وبذلك أبقى موازنة الطوارئ على فجوة تمويلية بقيمة 5,040 مليون شيكل (وهي الفرق ما بين العجز قبل التمويل (9,429 مليون شيكل) والتمويل التي ستحصل عليه (4,389 مليون شيكل)).

تشكل هذه الفجوة معضلة أمام السلطة الفلسطينية، وتحدياً كبيراً لمواجهة هذه الأزمة، سواء من حيث توجيه الإنفاق، أو في القدرة على الحصول على مساعدات ومنح خارجية، في ظل عدم وضوح سلوك هذه الجائحة في فلسطين. وكان أحد خيارات مواجهة للتأثيرات السلبية على المالية العامة، وتراجع أو انعدام الدخل لكثير من المواطنين، أن عملت السلطة على إنشاء صناديق وحملة تبرع، إذ تم إنشاء صناديق في المحافظات، ولجان الطوارئ المختلفة، والعديد من الحملات التي طالت المدن والقرى الفلسطينية كافة، وذلك بهدف تعزيز القدرات لمواجهة هذه الجائحة. وأحد هذه الصناديق هو صندوق وقفة عز.

ينحصر تبرع الصندوق في توجيه الدعم لوزارة التنمية الاجتماعية حتى تتمكن من مساعدة العائلات المعوزة والمتضررة جراء الأزمة التي كانت بالكاد تتدبر قوت يومها قبل الجائحة، وعمال المياومة والعمال الموسميين وغيرهم. وتقديم الدعم لوزارة الصحة لتلبية احتياجاتها الطارئة من المواد والأدوية والأجهزة اللازمة للتغلب على هذه الأزمة.

## الفجوة التمويلية في وزارة الصحة في الأشهر 3-2020/6

تشكل جائحة كورونا ضغطاً كبيراً على الخدمات الصحية الفلسطينية، حيث تشير بيانات وزارة الصحة إلى أن عدد المصابين بالفيروس قد تضاعف نحو 48 مرة في الثلاثة شهور الأخيرة (كان 567 مصاباً في منتصف أيار إلى 27.4 ألف مصاب في 2020/8/26)، كما أجرت وزارة الصحة منذ ظهور الفيروس نحو 263.3 ألف فحص للعينات المتوقع إصابتها،<sup>23</sup> ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية لمواجهة الطلب المتزايد من المواطنين المصابين بهذا الفيروس، ومن أبرز المؤشرات بهذا الصدد ما يأتي:

- بلغ عدد مستشفيات وزارة الصحة 27 مستشفى بسعة سريرية 3,462 سريراً،<sup>24</sup> وقد بلغت نسبة إشغال هذه الأسرة 101.5% في الضفة الغربية، و95% في قطاع غزة في العام 2017.
- بلغ عدد أسرّ العناية المكثفة العامة 187 سريراً، وهناك 435 سريراً لأنواع العناية المكثفة الأخرى (القلب، والأطفال، وحديثي الولادة، والعناية المكثفة الوسطى) وذلك في كافة المستشفيات الحكومية والأهلية والخاصة العاملة في فلسطين في العام 2018.<sup>25</sup>

أما فيما يتعلق بحجم الإنفاق على وزارة الصحة في فترة إعلان حالة الطوارئ، فإنه يمكن احتسابها بناءً على المتغيرات الآتية:

- شكل الإنفاق في شهر 2020/1 الإنفاق في الوضع الطبيعي؛ أي قبل بدء انتشار وباء الكورونا، حيث بلغ إجمالي الإنفاق 70.7 مليون شيكل.
- البيانات المنشورة هي على أساس الالتزام.
- لتقدير حجم تأثير جائحة كورونا على الإنفاق على وزارة الصحة، فقد تم احتساب الفرق بين الإنفاق في الأشهر من 3 إلى 2020/6، مع الإنفاق في شهر كانون الثاني/2020 كما يتبين في الجدول (6).

بناءً على ذلك، يقدر حجم الإنفاق المطلوب نتيجة جائحة الكورونا خلال الأربعة أشهر (3-2020/6) بنحو 215.8 مليون شيكل، يتوزع هذا المبلغ بواقع:

<sup>23</sup> الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة الفلسطينية: <http://site.moh.ps/index/index/Language/ar>.

<sup>24</sup> يوجد 3,027 سريراً في مستشفيات القطاع الخاص.

<sup>25</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وآخرون. مصدر سابق.

- 176.8 مليون شيكل (بنسبة 81.9%) للسلع والخدمات اللازمة لمواجهة الجائحة مثل الكمادات، والمعقمات، وبدلات الوقاية، والنظارات الواقية، والمضادات الحيوية، ومضادات الفيروسات، والفحوص المخبرية للعينات المشتبه بإصابتها.
- 10.9 مليون شيكل (5.1%) للنفقات التحويلية التي تشمل مساعدات الأسر الفقيرة، ومخصصات المتقاعدين (العسكريين والمدنيين)، والتعويض عن الأضرار ونفقات الطوارئ، ودعم الحكومة المحلية، والإعانات التعليمية والمنح الدراسية).<sup>26</sup>
- 9.9 مليون شيكل (4.6%) للنفقات الرأسمالية، وتشمل الأصول المختلفة مثل السيارات والمباني.
- و18.1 مليون شيكل (8.4%) للنفقات التطويرية، وتشمل أجهزة التنفس الصناعي، والأكسجين، ومستلزمات العيادات التنفسية، والأسرة.

### جدول (6): الإنفاق الحكومي على الصحة في الفترة كانون الثاني-حزيران/2020 (المبالغ بالمليون شيكل)

بنود الإنفاق												الشهر		
النفقات التطويرية		النفقات الرأسمالية		النفقات التحويلية		السلع والخدمات		مساهمات اجتماعية		الرواتب والأجور			إجمالي النفقات	
العجز	قيمة الإنفاق الشهري	العجز	قيمة الإنفاق الشهري	العجز	قيمة الإنفاق الشهري	العجز	قيمة الإنفاق الشهري	العجز	قيمة الإنفاق الشهري	العجز	قيمة الإنفاق الشهري	العجز	قيمة الإنفاق الشهري	
0.0	0.0	0	0	0.0	0.0	0.0	9.0	0	5.1	0.0	56.6	0.0	70.7	1
-2.3	2.3	0	0	-0.1	0.1	-14.2	23.3	0	5.1	1.5	55.1	-15.1	85.8	3
-1.1	1.1	0	0	-7.6	7.6	-21.9	31.0	0	5.1	1.2	55.4	-29.5	100.2	4
-4.7	4.7	0	0	-3.2	3.2	-65.6	74.6	0	5.1	1.3	55.3	-72.2	143.0	5
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6
10.1	10.1	9	9.9	0.0	0.0	-75.0	84.1	0	5.1	4.1	52.5	-91.0	161.7	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	العجز في فترة الطوارئ شهر 3-6
18.1	18.1	9	9.9	10.9	10.9	176.8	176.8	0	0	8.0	8.0	-207.7	-207.7	

المصدر: التقارير الشهرية لوزارة المالية. الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: <http://www.pmf.ps/pmf/internal.php?var=11&tab=01> (تاريخ الدخول: 2020/8/27).

بناءً على الجدول (5)، فإن مصدر تمويل النفقات المؤكد هو من الجباية المحلية التي تقدر بنحو 47% من النفقات، أي أنه بالنسبة والتناسب تستطيع الحكومة تغطية 101.4 مليون شيكل؛ أي أن الفجوة التمويلية للقطاع الصحي تقدر

<sup>26</sup> التقارير الشهرية لوزارة المالية. الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: <http://www.pmf.ps/pmf/internal.php?var=11&tab=01> (تاريخ الدخول: 2020/7/22).

بنحو 114.4 مليون شيكل، وهو رقم قريب جداً بالنسبة والتناسب من تقدير مكتب تنسيق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في فلسطين، الذي قدر المبلغ اللازم لمواجهة كورونا في مجال الصحة بنحو 42 مليون دولار؛<sup>27</sup> حيث إن هذا التقرير يغطي فترة أطول من الفترة التي تغطيها الدراسة.

ويتضح مدى تأثير الزيادة في الإنفاق في وزارة الصحة لمواجهة جائحة كورونا من خلال تغير هيكل النفقات: ففي شهر كانون الثاني/2020، توزع إجمالي الإنفاق في الوزارة إلى 80% للرواتب والأجور، و20% للنفقات الأخرى، ولكن هذه النسب أخذت بالتغير تدريجياً بحيث أصبحت 32.5% للرواتب والأجور، و67.5% للنفقات الأخرى التي ارتفعت بشكل ملحوظ كما هو مبين في الجدول (6).

### الفجوة التمويلية في وزارة التنمية الاجتماعية في الأشهر 3-2020/6

ترتب على جائحة كورونا إعلان حالة الطوارئ في فلسطين، وفرض الإغلاق ومنع الحركة؛ ويترتب على ذلك، كما سبق ذكره، خسائر لكثير من القطاعات الاقتصادية، وفقدان عدد من العاملين لمصدر دخلهم سيما الذين يعملون بدون عقود عمل، أو عمال المياومة، أو تسريح بعض العمال لإغلاق بعض المنشآت، إضافة إلى تزايد أعداد الأسر الفقيرة، وكذلك تضرر الفئات المحرومة والمهمشة.

فقد انتقلت 53 ألف أسرة من مرحلة خط الفقر إلى ما دون خط الفقر، وأصبحت في حالة انكشاف نتيجة التراجع الاقتصادي (عاملات حضانات، رياض أطفال، عمال مياومة في قطاع السياحة، وعمال في بعض المهن الحرة)، إضافة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، ومراكز إيواء النساء المعنفات.<sup>28</sup> كما قرر مجلس الوزراء مساعدة مالية لأربعين ألف عامل تقريباً تعطلوا عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة.<sup>29</sup>

أما فيما يتعلق بحجم الإنفاق على وزارة التنمية الاجتماعية في فترة إعلان حالة الطوارئ، فإنه يمكن احتسابها بناءً على المتغيرات الآتية:

- شكل الإنفاق في شهر 2020/1 الإنفاق في الوضع الطبيعي، حيث بلغ إجمالي الإنفاق 50.1 مليون شيكل، تم توزيعها بواقع 90.1% للنفقات التحويلية، و9.9% للنفقات الأخرى.
- البيانات المنشورة هي على أساس الالتزام.

<sup>27</sup> الموقع الإلكتروني لمكتب تنسيق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في فلسطين: <https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-15> (تاريخ الدخول: 2020/8/28).

<sup>28</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وآخرون، مصدر سابق.

<sup>29</sup> قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2020م "طوارئ". الوقائع الفلسطينية. عدد (167). 2020/4/20، رام الله - فلسطين.

○ لتقدير حجم تأثير جائحة كورونا على الإنفاق على وزارة التنمية الاجتماعية، فقد تم احتساب الفرق بين الإنفاق في كل شهر مع الإنفاق في شهر كانون الثاني/2020 كما يتبين في الجدول (7).

بناءً على ذلك، يقدر حجم الإنفاق المطلوب نتيجة جائحة كورونا خلال الأربعة أشهر (3-6/2020) بنحو 226.8 مليون شيكل، يتوزع هذا المبلغ بواقع:

- 224.5 مليون شيكل (بنسبة 99%) للنفقات التحويلية، وذلك استجابةً لما سبق ذكره من الفئات المتضررة من الجائحة.
- 0.9 مليون شيكل (0.4%) للنفقات التطويرية.
- 1.4 مليون شيكل (0.6%) للسلع والخدمات.

### جدول (7): الإنفاق الحكومي على وزارة التنمية الاجتماعية في الفترة كانون الثاني - حزيران/2020 (المبالغ بالمليون شيكل)

الإنفاق على وزارة التنمية الاجتماعية											الشهر	
النفقات التطويرية		النفقات التحويلية		السلع والخدمات		مساهمات اجتماعية		الرواتب والأجور		إجمالي النفقات		
العجز	قيمة الإنفاق الشهري	العجز	قيمة الإنفاق الشهري	العجز	قيمة الإنفاق الشهري	العجز	قيمة الإنفاق الشهري	العجز	قيمة الإنفاق الشهري	العجز	قيمة الإنفاق الشهري	
0.0	0.1	0.0	45.1	0.0	0.3	0	0.4	0.0	4.1	0.0	50.1	
-0.1	0.2	-21.2	66.3	-0.3	0.6	0	0.4	0.0	4.1	-21.6	71.7	1
-0.2	0.3	-22.2	67.3	-0.2	0.5	0	0.4	0.0	4.2	-22.7	72.7	3
-0.2	0.3	-158.3	203.4	0.0	0.3	0	0.4	0.1	4.1	-158.5	208.6	4
-0.4	0.5	-22.3	67.4	0.0	0.3	0	0.4	0.1	4.1	-22.6	72.7	5
-0.5	0.6	-0.4	45.5	-0.4	0.7	0	0.5	0.2	4.0	-1.2	51.3	6
-1.4		-224.5		-0.9		0		0.2		-226.6		العجز في فترة الطوارئ شهر 6-3

بناءً على الجدول (7)، فإن مصدر تمويل النفقات المؤكد هو من الجباية المحلية التي تقدر بنحو 47% من النفقات؛ أي أنه بالنسبة والتناسب تستطيع الحكومة تغطية 106.6 مليون شيكل؛ أي أن الفجوة التمويلية لوزارة التنمية الاجتماعية تقدر بنحو 120.2 مليون شيكل.

#### 4. توزيع مساعدات صندوق "وقفة عز"

بناءً على ما أعلنه صندوق وقفة عز بتاريخ 2020/5/14،<sup>30</sup> فإنه قد تم توزيع أموال الصندوق في حينه التي بلغت 60 مليون شيكل كما هو في الجدول (8)، وقد جاء هذا التوزيع للفئات التي أعلن الصندوق عن استهدافها حين تأسيسه، فقد تم توزيع 38.3% للعمال المتضررين من الجائحة، و28.3% للعائلات المتضررة في الضفة والقدس، و10% للعائلات المستورة في مخيمات لبنان وسوريا، و23.3% لوزارة الصحة. وما زال العمل جارياً لاستكمال توزيع التبرعات، ومن ثم إغلاق الصندوق.

ستهدف صندوق وقفة عز الفئات الأكثر تضرراً من جائحة كورونا ... وترك خيار التوزيع للحكومة

جدول (8): توزيع تبرعات صندوق وقفة عز حسب الجهات المستفيدة

الجهة المستفيدة	المبلغ بالمليون شيكل	النسبة من تبرعات الصندوق
العمال المتضررون من جائحة كورونا (40 ألف عامل)	23	38.3%
العائلات المنكشفة جراء الجائحة (30 ألف أسرة)	15	25%
العائلات المقدسية المنكشفة جراء الجائحة	2	3.3%
الجمعيات الخيرية والعائلات المستورة في مخيمات لبنان وسوريا	6	10%
وزارة الصحة	14	23.3%
المجموع	60	100%

المصدر: الموقع الإلكتروني لصندوق وقفة عز: <https://www.waqfetizz.ps/>.

وفيما يأتي بعض التفاصيل المتعلقة بكل فئة من هذه الفئات:

أولاً. العمال المتضررون من جائحة كورونا

<sup>30</sup> مؤتمر صحافي لرئيس مجلس إدارة الصندوق ورئيس الوزراء. الموقع الإلكتروني لصندوق وقفة عز: <https://www.waqfetizz.ps/> (تاريخ الدخول 2020/7/15).



هدف الصندوق إلى تعويض العمال المتضررين، سيما عمال المياومة في كل من قطاعات الإنشاءات والفنادق والتعليم والصحة والغزل والنسيج والحاضنات. بالنسبة لعدد العمال، فهو 40 ألف عامل وفقاً لقرار مجلس الوزراء السابق ذكره، وقد تم توزيع 700 شيكل لكل عامل،<sup>31</sup> بحسب الآتي:

1. أن يكون العامل في السوق المحلي، إذ لم يتم استهداف العاملين في إسرائيل.
2. أن يكون فوق سن 18 عاماً.
3. أن يكون العامل متزوجاً ولديه ولدان على الأقل.
4. أن يعمل بالمياومة، يتم استبعاد أي موظف.
5. أن يتم صرف مساعدات لأخوين فقط من العائلة نفسها.

لم يتدخل الصندوق في تحديد أسماء العمال المستفيدين من التبرعات؛ حيث قامت وزارة العمل بالتنسيق مع اتحاد نقابات العمال، و8 وزارات، بنشر رابط للتسجيل الإلكتروني، وقد تم تسجيل 287 ألف طلب (162 ألف طلب في الضفة الغربية، و125 ألف طلب في غزة) للاستفادة من هذه التبرعات، ومن ثم تمت غربلة الأسماء من قبل وزارة المالية لاستبعاد أي موظف من القائمة؛ سواءً في القطاع العام أو القطاع الخاص، وأن الفرز جرى فقط على الأسماء التي تم إدخالها إلى النظام، حيث استمرت عملية الفرز 12 يوماً، وأي مواطن لم يقدّم بتعبئة الرابط لم يدخل اسمه على عملية الفرز. وبعد ذلك حوّل الصندوق المبالغ إلى البنوك لتقوم بتسليم العمال مباشرة.<sup>32</sup>

### ثانياً. العائلات المنكشفة جرّاء الجائحة (30 ألف أسرة)

خصص الصندوق 17 مليون شيكل، منها 15 مليون شيكل للعائلات المنكشفة جرّاء الجائحة، ومليوناً شيكل خصيصاً للعائلات المقدسية المنكشفة جرّاء الجائحة، وشكل ذلك ما نسبته 23.3% من موارد الصندوق. وفي هذه الفئة، أيضاً، لم يتدخل الصندوق في تحديد هذه العائلات؛ وإنما وقع الصندوق اتفاقية مع وزارة التنمية الاجتماعية، ليتم الصرف للعائلات وفقاً للمعايير الآتية:

1. تقديم إغاثة للأسر والعائلات المتضررة جرّاء أزمة كورونا، وأن جميع هذه العائلات تصنف من الفقراء الجدد الذين تضرروا مباشرة بجائحة كورونا، ولم يكونوا موجودين سابقاً في ملفات وزارة التنمية الاجتماعية.
2. تم تصميم استمارة إلكترونية مبسطة لا تستغرق تعبئتها سوى دقائق عدة، لمساعدة وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية على التأكد من بيانات المتقدمين بطلبات الدعم.
3. التأكد من أن مقدم الطلب لا يتلقى مساعدات من جهة أخرى.
4. غير مسجل سابقاً في سجلات الوزارة وغيرها.

<sup>31</sup> ساهم اتحاد نقابات العمال بمبلغ 5 ملايين شيكل، و23 مليون شيكل من الصندوق.

<sup>32</sup> الموقع الإلكتروني لصندوق وقفة عز: <https://www.waqfetizz.ps/> تاريخ الدخول 2020/7/15.

5. أنه متأثر بالفعل من الأوضاع. حتى لا يكون هناك أي ازدواجية في الدفع لهذه العائلات من أي جهة أخرى، حيث يتم تنقيح الأسماء من وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية، ثم بعد ذلك يتم التأكد أنه لا يوجد للمستفيدين أي حسابات بنكية بمبالغ كبيرة.
6. يتم إبلاغ الأسرة المستفيدة من المساعدات من خلال البنوك، عبر رسائل نصيية ستصل إلى هواتفهم المحمولة.

ويذكر رئيس مجلس إدارة الصندوق أن قيمة المساعدات قليلة بسبب قلة ما تم تحصيله، وقد يكون هناك هامش للخطأ، وأنه "إذا وصلنا إلى نسبة دقة تصل إلى 80%، نكون قد حققنا أهدافنا، لأنه، للأسف، فإن البعض لدينا لا يتورع عن استغلال مبادرات الدعم، ومحاولة الاستفادة منها رغم عدم أحقيتهم".

وقد قام الصندوق بالتأكد من صحة المعلومات الواردة من وزارة التنمية الاجتماعية، من خلال أخذ عينة عشوائية للتأكد من المعلومات.

ثالثاً. توزيع 6 ملايين شيكل (10% من موارد الصندوق) على العائلات المنكشفة في مخيمات اللجوء في فلسطين وسورية ولبنان والجمعيات الخيرية في فلسطين. ولم يوضح الصندوق آلية توزيع هذه المساعدات.

رابعاً. شراء احتياجات لوزارة الصحة بمبلغ 14 مليون شيكل من معدات وأجهزة طبية، وتم دفع ثمنها للموردين مباشرة من الصندوق.

ويمكن إدراج بعض الملاحظات حول توزيع تبرعات الصندوق على الفئات المتضررة:

1. يُعد قيام الصندوق بتحويل الأموال إلى الموردين مباشرة فيما يتعلق بوزارة الصحة من باب الشفافية والوضوح من قبل وزارة الصحة والصندوق. وقد عملت مساهمة الصندوق بدم نحو 12.3% (هو ناتج قسمة 14 على 114.4) فقط من الفجوة التمويلية لوزارة الصحة عن الأشهر 3-6/2020.
2. إن مساهمة الصندوق بالنسبة للعمال المتضررين (23 مليون شيكل) والعائلات المنكشفة (15 مليون شيكل) ساهمت في ديم نحو 31.6% (ناتج قسمة 38 على 120.2) من الفجوة التمويلية لوزارة التنمية الاجتماعية عن الأشهر 3-6/2020.
3. هناك إيجابية بأنه تم دفع المبلغ لعدد العمال المحدد في قرار مجلس الوزراء، وهو 40 ألف عامل. وهي أول تجربة للحكومة ووزارة العمل بالشراكة مع القطاع الخاص.

4. هناك نحو 109 آلاف عامل متوقع تسريحهم من العمل، وأكثر عرضة للضرر من وباء كورونا، وهم العمال غير المنتظمين بأجر، يعملون في القطاعات المختلفة، نحو 51.1 ألف عامل منهم في المهن الأولية، ونحو 37.5 ألف في الحرف.<sup>33</sup> ومن ثم فإن استهداف 40 ألف عامل يشكل نحو 37.7% من حجم المتضررين فعلياً أو المتوقع تضررهم.
5. يشكل المبلغ المدفوع للعامل وهو 700 شيكل 48.3% من الحد الأدنى للأجور (1450 شيكل)؛<sup>34</sup> ويعني ذلك أن هذا المبلغ يأتي في المجال الإغاثي، ولا يسهم بتعويض حقيقي للعامل المتضرر.
6. يتضح ضآلة المبلغ الذي تم توزيعه، فهو يشكل 82.3% من متوسط إنفاق الفرد الشهري في فلسطين الذي يبلغ 850 شيكلاً، ومتوسط إنفاق الأسرة نحو 4.7 ألف شيكل، يذهب نحو 31% منها للطعام.<sup>35</sup>
7. لقد تم فتح باب التسجيل على مصراعيه؛ ولذلك تم تسجيل أسماء بأربعة أضعاف العدد المستهدف. ومن ثم هناك شكوك في تحقيق العدالة في توزيع هذه التبرعات، وقد كان هناك هجوم شديد على الصندوق من قبل المواطنين على وسائل التواصل الاجتماعي. ويبدو أن هناك بعض الحالات عملياً التي أخرجت التبرعات عن هدفها، ومن هذه الأمثلة:
- أقر رئيس الوزراء بأن هناك أخطاء في توزيع هذه المساعدات: "رصدنا أخطاءً في 700 اسم من بين 40 ألفاً تم توزيع مساعدات نقدية عليهم من أموال صندوق "وقفه عز"، من خلال وزارة العمل؛ أي ما نسبته 2%"، وأن بعض الموظفين وربات البيوت وبعض المواطنين الذين لم يتجاوز عمرهم السن القانوني؛ أي أقل من 18 عاماً قد سجلوا أسماءهم.<sup>36</sup>
- قد تكون نسبة الانحراف في حالات استهداف العمال قليلة أو ضئيلة من الناحية الإحصائية؛ إلا أن لها تأثيراً كبيراً من الناحية الاجتماعية، سيما في ظل حالة تدني مستوى الثقة بالحكومة، فكل حالة من 700 حالة الخطأ كفيلة بخدش الثقة بالحكومة، وإثارة سخط المواطنين، فمن السهولة معرفة عدد هائل من المواطنين بذلك في ظل الانتشار الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي.
- أوضح وزير العمل أن نسبة الخطأ في هذه العملية لم تتجاوز 2.5%، مؤكداً أنه إذا تجاوزت النسبة ذلك فإن كل من تسبب بهذا الخطأ سيكون تحت المحاسبة. ولا يستثنى نفسه من ذلك، وسيكون جاهزاً للمحاسبة كمسؤول عن هذه العملية ككل، إذا كانت هناك نسبة خطأ كبيرة بالفعل. وأن سبب المشكلة أنه لا يوجد تدقيق ميداني للأسماء التي احتوت عليها القوائم بسبب ضيق الوقت. وأنه حتى منظمة الأغذية العالمية، في حالات الكوارث والحالات الطارئة، تحتل برامجها نسبة خطأ تصل إلى 5%.<sup>37</sup>

<sup>33</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، النتائج النهائية للسكان، التقرير التفصيلي. رام الله-فلسطين.

<sup>34</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2019. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2018، رام الله- فلسطين.

<sup>35</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018: النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017، رام الله - فلسطين.

<sup>36</sup> الموقع الإلكتروني لوكالة وطن للأخبار: <https://www.wattan.net/ar/video/310189.html>. (تاريخ الدخول: 2020/7/22).

<sup>37</sup> المصدر السابق.

➤ وردت أسماء نجلي مدير مديرية بوزارة العمل، في قوائم المستفيدين من الصندوق، وسط انتقادات وتساؤلات واسعة، حول وجود شبهة أو مخالفة قانونية، إضافة إلى كون آخرين ربما يكونون أكثر حاجة. وقد أقر المدير بذلك أن نجليه قد ورد اسمهما في قوائم المستفيدين بالفعل، بعد أن قاما بالتسجيل كعمال متضررين، حيث كان نجله يعمل في مهني بالخليل، وقد توقف ضمن الإغلاقات جراء أزمة كورونا. "سجلوا عبر رابط الوزارة بدون علمي، ومع ذلك فإن كونهم أبناء موظف حكومي لا يمنع كونهم مواطنين عاديين، وعمالاً متضررين أيضاً، ولا يوجد في القانون ما يخالف ذلك، وإذا كان هناك خلل ما فأنا مستعد للمحاسبة".<sup>38</sup>

وعقب وزير العمل على هذه الحادثة بقوله إن أكثر خلل يبرز في عملية التوزيع هو في موضوع الأخوة وهو خلل فني. وحول صرف مساعدات لأقارب من الدرجة الأولى لبعض العاملين في مديريات العمل في المحافظات، عقب أبو جيش أنه في كل العالم هناك موظفون يحاولون إفادة عائلاتهم من خلال هذه البرامج، رغم أن المهنية تقتضي ألا يسمح أساساً لأفراد عائلاتهم بتعبئة الطلب، ولكن قد يكونوا مستحقين ولا يمكن منعهم من ذلك.<sup>39</sup>

➤ أشار رئيس لجنة الطوارئ وعضو الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى أنه يوجد في قائمة المستفيدين من التبرعات 25 تاجراً من الدرجة الممتازة في الغرفة التجارية، أي رصيدهم مليون فأعلى، قد سجلوا على أنهم عمال وتم صرف مبلغ (700) شيكل لهم.<sup>40</sup>

➤ هناك انقسام بين فريق إدارة الصندوق حيال ما حصل من الحالات؛ ففي الوقت الذي رأى فيه رئيس مجلس إدارة الصندوق أن نسبة الخطأ مقبولة بحدود 3%،<sup>41</sup> وأن جميع من أخذوا يستحقون المساعدة، رأى أحد أعضاء اللجنة التنفيذية في الصندوق أنه لا يقبل أي نسبة خطأ ولو 1%. وبين "إن حصلت بعض الأخطاء فنحن جاهزون لتصحيحها، لأن غايتنا هي المساعدة، ونحن لن نسمح للجشعين بأن يستغلوا لقمة الفقير، وسنقوم بتزويد هيئة مكافحة الفساد بأسماء كل من تصلنا فيهم شبهة فساد".<sup>42</sup>

وفي تحليل لحجم مبلغ التبرع وهو 700 شيكل للعامل، تم التأكد خلال مؤتمر صحفي عقدته وزارة العمل وصندوق "وقفة عز" واتحاد نقابات عمال فلسطين، أن المبلغ قليل جداً، لكن هذه هي الإمكانيات المتوفرة لدى أطراف الإنتاج الثلاثة "الوزارة، والقطاع الخاص، والنقابات".<sup>43</sup>

<sup>38</sup> الموقع الإلكتروني لوكالة القدس الإخبارية: <https://qudsn.net/post> (تاريخ الدخول: 2020/7/22).

<sup>39</sup> الموقع الإلكتروني لوكالة وطن للأخبار: <https://www.wattan.net/ar/video/310189.html> (تاريخ الدخول: 2020/7/22).

<sup>40</sup> الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام: <https://www.palinfo.com/news> (تاريخ الدخول: 2020/7/22).

<sup>41</sup> الموقع الإلكتروني لصندوق وقفة عز: <https://www.waqfetizz.ps/> (تاريخ الدخول: 2020/7/15).

<sup>42</sup> الموقع الإلكتروني لوكالة القدس الإخبارية: <https://qudsn.net/post> (تاريخ الدخول: 2020/7/22).

<sup>43</sup> الموقع الإلكتروني لوكالة وطن للأخبار: <https://www.wattan.net/ar/video/310189.html> (تاريخ الدخول: 2020/7/22).

ولمعالجة الحالات التي كانت خارج إطار المستفيدين من الصندوق، أعلن أمين سر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، عن عزم القائمين على صندوق "وقفة عز" تشكيل لجنة خاصة لمتابعة شبهات الفساد في توزيع الأموال على المتضررين من جائحة كورونا المستجد، وأن عدداً من الأسماء وصلت إليه، وسيجري التحقيق فيها، متابعا: "كنا نعرف أننا سنقع في بعض الأخطاء، وأن البعض سيستغل النظام، ولا يوجد مكان مثالي، ونريد شفافية كاملة وتوزيعاً عادلاً".<sup>44</sup> كما أكد وزير العمل أن الوزارة شكلت لجنة لمتابعة وتقييم الأداء في هذا البرنامج، وأحضرت خبراء من خارج الوزارة من أجل دراسة الأمر والتدقيق فيه، كما أوقفت نحو 200 اسم ممن كانت ستصرف المساعدات لهم، نتيجة اكتشافها للخلل. وقال: لأنه إذا كان هناك ألف مواطن أخذوا مساعدات بشكل غير مستحق، فإن هنا 39 ألف مستحق ينتظرون المساعدات، وكان هدفنا إيصالها لهم بأقصى سرعة ممكنة، وإذا كان هناك خلل فيجب أن نتحملة نحن وليس المواطن الذي ينتظر أي مساعدة في ظل هذه الظروف الصعبة.<sup>45</sup>

يرى الباحث أنه على الرغم من كل ما تعرض له صندوق وقفة عز من انتقادات، فإن فكرته تظل رائدة وإنسانية، ويجب تطويرها والبناء عليها، وأنه كان بالإمكان تلافي كل هذه الحالات من خلال اختيار الأسماء من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

<sup>44</sup> الموقع الإلكتروني لوكالة القدس الإخبارية: <https://qudsn.net/post> (تاريخ الدخول: 2020/7/22).

<sup>45</sup> الموقع الإلكتروني لوكالة وطن للأخبار: <https://www.wattan.net/ar/video/310189.html> (تاريخ الدخول: 2020/7/22).

## 6. النتائج والتوصيات

### النتائج:

يمكن إيجاز أبرز النتائج فيما يأتي:

1. تم تأسيس صندوق وقفه عز في 2020/4/2 بهدف تركيز الجهود الوطنية للمساهمة في مواجهة تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا في فلسطين وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتعزيز التضامن والتكافل بين أبناء الشعب الفلسطيني.
2. سعى الصندوق إلى تجميع 20 مليون دينار (28 مليون دولار)؛ وذلك بهدف دعم وزارة التنمية الاجتماعية حتى تتمكن من مساعدة العائلات المعوزة والمتضررة جراء الأزمة، وعمال المياومة والعمال الموسميون وغيرهم، وتقديم الدعم لوزارة الصحة لتلبية احتياجاتها الطارئة من المواد والأدوية والأجهزة اللازمة للتغلب هذه الأزمة.
3. دعا الصندوق كافة المؤسسات، ورجال الأعمال في فلسطين والشتات، وأفراد الشعب الفلسطيني إلى التبرع بأي مبلغ مهما كان بسيطاً.
4. لم ينجح الصندوق بجمع المبلغ الذي وضعه هدفاً له وهو 20 مليون دينار (نحو 100 مليون شيكل)؛ فقد جمع 62.1 مليون شيكل فقط، أي ما نسبته 62.1% فقط في الفترة 2020/4/6 وحتى 2020/7/4. وقد نشر الصندوق على موقعه الإلكتروني أسماء كافة المتبرعين له من شركات ومؤسسات ومواطنين. توزعت كما يأتي: الفلسطينيون في الخارج بنحو 0.5 مليون شيكل بما نسبته 0.81%، والشركات بنحو 50 مليون شيكل شكلت 80.52%، والمواطنون (الأفراد) بنحو 9 ملايين شيكل بما نسبته 14.51% من إجمالي التبرعات.
5. هناك عدم تجاوب مع الصندوق، سواء من قبل الشركات أو المواطنين؛ يمكن أن يعزى إلى الأسباب الآتية:
  - ❖ تدني مستوى الثقة بالحكومة الفلسطينية التي بلغت 33% في فلسطين.
  - ❖ الغالبية العظمى من المواطنين (77%) قالوا إنهم ليسوا واثقين أن التبرعات وصلت أو ستصل للمحتاجين فعلاً.
  - ❖ انعكاس للوضع الاقتصادي العام في فلسطين، جراء الأزمات التي مرت بها في العامين 2018 و2019 وتراكمت في 2020.
  - ❖ كثرة التبرعات التي سبقت تأسيس الصندوق، وأن العديد من الشركات قدمت تبرعات عينية على شكل سلال غذائية للعائلات المحتاجة.
  - ❖ أحجم المواطنون عن التبرع كون القطاع الخاص نفسه لم يقدم إلا نسبة قليلة من التبرعات، عند مقارنتها بالأرباح الطائلة التي يجنيها هذا القطاع المتنفذ والكبير.

❖ انحصرت تشكيلة إدارة الصندوق بالضفة الغربية، ما أعاق الوصول إلى قطاعات مجتمعية متنوعة، وقلل من الشراكة والتفاعل بين الجميع، وحرمت قطاعات مجتمعية وجغرافية من المساهمة في هذا الصندوق.

6. ساهمت الشركات غير الخاضعة لقانون تشجيع الاستثمار بمبلغ 29.6 مليون شيكل؛ أي بنسبة 59.2% من مجموع تبرعات الشركات للصندوق، في حين ساهمت الشركات الخاضعة لقانون تشجيع الاستثمار بنحو 20.4 مليون شيكل بنسبة 40.8% من مجموع تبرعات الشركات للصندوق.

7. حجم تبرعات الشركات مجتمعة 14.3 مليون دولار (50 مليون شيكل) أي ما نسبته 18.15% من حجم الانخفاض في ضريبة الدخل (78.8 مليون دولار)، أي أن حجم الانخفاض في ضريبة الدخل يفوق 5 أضعاف ما تبرعت به الشركات.

8. أبتت موازنة الطوارئ على فجوة تمويلية بقيمة 5,040 مليون شيكل. ولذلك عملت السلطة على إنشاء صناديق وحملات تبرع، إذ تم إنشاء صناديق في المحافظات، ولجان الطوارئ المختلفة، والعديد من الحملات التي طالت المدن والقرى الفلسطينية كافة، وذلك بهدف تعزيز القدرات لمواجهة هذه الجائحة. وأحد هذه الصناديق هو صندوق وقفة عز.

9. يقدر حجم الإنفاق المطلوب في وزارة الصحة نتيجة جائحة الكورونا خلال الأربعة أشهر (3-2020/6) بنحو 215.8 مليون شيكل، وأن الفجوة التمويلية لوزارة الصحة تقدر بنحو 114.4 مليون شيكل. وقد عملت مساهمة الصندوق على ردم نحو 12.3% فقط من هذه الفجوة التمويلية.

10. يقدر حجم الإنفاق المطلوب في وزارة التنمية الاجتماعية نتيجة جائحة الكورونا خلال الأربعة أشهر (3-2020/6) بنحو 226.8 مليون شيكل، وأن الفجوة التمويلية لوزارة التنمية الاجتماعية تقدر بنحو 120.2 مليون شيكل. ساهمت تبرعات الصندوق بدم نحو 31.6% من هذه الفجوة التمويلية.

11. تم توزيع أموال الصندوق (60 مليون) شيكل كما يأتي: 38.3% للعمال المتضررين من الجائحة، و28.3% للعائلات المتضررة في الضفة والقدس، و10% للعائلات المستورة في مخيمات لبنان وسوريا، و23.3% لوزارة الصحة.

12. فتح باب التسجيل على مصراعيه؛ ولذلك تم تسجيل أسماء بأربعة أضعاف العدد المستهدف. ومن ثم هناك شكوك في تحقيق العدالة في توزيع هذه التبرعات، وقد كان هناك هجوم شديد على الصندوق من قبل المواطنين على وسائل التواصل الاجتماعي. ويبدو أن هناك بعض الحالات عملياً التي أخرجت التبرعات عن هدفها.

13. يُعد قيام الصندوق بتحويل الأموال إلى الموردين مباشرة فيما يتعلق بوزارة الصحة من باب الشفافية والوضوح من قبل وزارة الصحة والصندوق. إن مساهمة الصندوق بالنسبة للعمال المتضررين بلغت (23 مليون شيكل)، وللعائلات المنكشفة (15 مليون شيكل).

14. يعتبر المبلغ المدفوع للعامل وهو 700 شيكل قليلاً بالمقارنة مع العديد من المؤشرات مثل: شكل 48.3% من الحد الأدنى للأجور، و82.3% من متوسط إنفاق الفرد الشهري في فلسطين.

## التوصيات

على ضوء النتائج السابقة يقترح الباحث التوصيات الآتية:

1. من الضرورة بمكان أن تتم حوكمة الصندوق؛ فهي مسألة مهمة وضرورية سيما أنه يتعامل مع أموال الناس، وأن يكون هناك نظام إداري ومالي للصندوق يوضح آلية اتخاذ القرار في الصندوق، وأوجه صرف الأموال.
2. أن تكون تركيبة إدارة الصندوق من جميع مناطق الوجود الفلسطيني، وبخاصة الشتات، للحصول على تبرعات أكثر مما حصل عليه الصندوق.
3. بالإمكان تلافي حالات الانحراف في توزيع التبرعات من خلال اختيار الأسماء من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
4. يقع على عاتق الشركات الكبرى التي استقادت من قانون تشجيع الاستثمار مسؤولية أخلاقية ووطنية أكبر في التبرع لصالح الصندوق.
5. ضرورة التزام الشركات، سيما الكبيرة منها، بمبادئ الحوكمة؛ بحيث تكون المسؤولية الاجتماعية نسبة معينة من أرباح الشركة يتم صرفها في أوجه معينة، وذلك من منطلق الالتزام بمبادئ الحوكمة من جهة، وأن يكون هذا التبرع بشكل دائم ولا يرتبط بالظروف الطارئة أو الكوارث الطبيعية من جهة أخرى. ويجدر أن تقوم الشركات بذلك بشكل مأمس؛ بحيث يتم إدراج نسبة التبرع وأوجه الصرف ضمن النظام الداخلي للشركة، بمعنى أن يوافق عليها مجلس إدارة الشركة والهيئة العامة. ولتحقيق ذلك، يتطلب الحوار والتواصل مع كل من الأطراف الآتية:

1. الجهات الممثلة للقطاع الخاص.
2. وزارة المالية، وذلك للتنسيق بشأن هذه التبرعات وعلاقتها مع الضرائب التي تدفعها الشركات.
3. هيئة سوق رأس المال بصفتها الجهة المخولة بمتابعة تقيّد الشركات (التي تتضوي تحت رقابتها وهي شركات المساهمة العامة والمؤسسات المالية الأخرى) بأحكام مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين.<sup>46</sup>
4. سلطة النقد الفلسطينية بحكم صلاحياتها بإلزام المصارف بتطبيق دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف.<sup>47</sup>

<sup>46</sup> هيئة سوق رأس المال. مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين. رام الله - فلسطين. والموقع الإلكتروني:

[http://www.hawkama.ps/Comp\\_Gov\\_Records/Code%20of%20Corporate%20Governance.pdf](http://www.hawkama.ps/Comp_Gov_Records/Code%20of%20Corporate%20Governance.pdf)

<sup>47</sup> سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم (10) لسنة 2017 بشأن دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين

لسنة 2017. الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية:

<https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Legislation/Instructions/Banks/2017/Instructions%20No.%2010%20of%202017%20Related%20to%20Manual%20of%20Rules%20and%20Best%20Practicies%20for%20banks%20Governance.pdf>



5. وزارة الاقتصاد الوطني/دائرة الرقابة على الشركات، بحكم صلاحياتها الرقابية على الشركات المختلفة.

6. عطفًا على الملاحظة السابقة؛ وحيث إن هناك مجالات كثيرة لتبرعات الشركات؛ ومنها على سبيل المثال فئة المعوقين؛ وبخاصة أن هناك ضعفًا في تطبيق القانون رقم 4 لسنة 1999 بشأن المعوقين، (سيما المادة (ج/4/10) التي نصت على إلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من المعوقين لا يقل عن 5% من عدد العاملين فيها يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات، مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم) فقد يكون من المجدي أن تخصص الشركات نسبة معينة لأرباحها تخصص لذوي الإعاقة.

7. ما زال الباب مفتوحاً أمام قيام الشركات بدورها الاجتماعي، وكذلك تبرع المواطنين في ظل تفاقم جائحة كورونا وعدم وضوح سلوكها.

8. إن قيام الحكومة والصندوق بتصويب الأخطاء التي حصلت في توزيع التبرعات وإعادة الأمور إلى نصابها كفيل بإعادة الثقة بالحكومة والصندوق، ويشكل سبباً لإعادة جمع التبرعات.

9. أن تقوم الحكومة بمنح الأفضلية أو نسبة معينة للمنتجات الوطنية.

10. نظراً لأن الجائحة ظرف استثنائي، فإنه يتطلب التعامل معها بأفكار غير مألوفة، والاستفادة من تجارب الآخرين، منها على سبيل المثال:

✓ أن تقوم شركة كبرى أو أحد الأثرياء بتسديد ديون الفئات المحرومة والفقيرة لدى محلات النقالة في منطقة معينة (قرية، أو مدينة، أو غيرها)، يحقق ذلك هدفين: مساعدة الفقراء، ومساعدة المشاريع الصغيرة.

✓ أن تخصص الشركة نسبة سنوية ولو ضئيلة من أرباحها أو منتجاتها لصالح منطقة نائية أو فئة معينة من المعوزين، أو لطلبة الجامعات، أو غيرها من الفئات.

✓ إنشاء وقف خيري يتم إنفاق ريعه على إحدى المناطق النائية، أو إحدى الفئات المحرومة والمهمشة.

✓ أن تقوم شركة أو أكثر بتأسيس مراكز صحية متكاملة متنقلة، لضمان وصول الخدمات الصحية لكافة المناطق النائية، أو صعوبة الوصول إلى المراكز الصحية والمستشفيات.

## قائمة المصادر والمراجع

1. أسعد، أحمد عز الدين. "البلد بحملها أهلها: صندوق وقفه عز، تفاؤل العقل وتشاؤم الإرادة": <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650092>.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2019. **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، النتائج النهائية للسكان، التقرير التفصيلي**. رام الله-فلسطين.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2019. **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2018**، رام الله- فلسطين.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018. **النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقير)**، 2017. رام الله - فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للسكان صادر بتاريخ 2020/7/9.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018. **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017-تقرير المنشآت**. رام الله- فلسطين.
7. صندوق النقد الدولي. **الاستبيان السنوي لإحصاءات مالية الحكومة-الجدول الإحصائية**. الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: <http://www.pmf.ps>.
8. قانون رقم (1) لسنة 1998 بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين وتعديلاته. المنشور في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، العدد الثالث والعشرون المنشور في حزيران 1998. رام الله - فلسطين.
9. قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل وتعديلاته. المنشور في جريدة الوقائع الفلسطينية العدد الممتاز 5، بتاريخ 2011/10/24. رام الله - فلسطين.
10. قرار بقانون رقم (8) لسنة 2020م بشأن موازنة الطوارئ العامة لسنة 2020م. الوقائع الفلسطينية. العدد 166، 2020/4/20. رام الله - فلسطين.
11. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (10) سنة 2020م "طوارئ". الوقائع الفلسطينية. عدد (167). 2020/4/20. رام الله - فلسطين.
12. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (10) سنة 2020م "طوارئ". الوقائع الفلسطينية. عدد (167). 2020/4/20. رام الله - فلسطين.
13. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وآخرون. **المراقب الاقتصادي ملحق خاص: تقييم أولي للآثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني لتفشي وباء كوفيد-19 في الضفة الغربية**. رام الله - فلسطين، 2020.
14. مقابلة مع رئيس مجلس إدارة صندوق وقفه عز. الموقع الإلكتروني لبوابة اقتصاد فلسطين: <https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/16650/>. 2020/7/15

15. مؤتمر صحافي لرئيس مجلس إدارة الصندوق ورئيس الوزراء . الموقع الإلكتروني لصندوق وقفه عز :  
<https://www.waqfetizz.ps/> تاريخ الدخول 2020/7/15.
16. وزارة المالية. التقارير الشهرية. الموقع الإلكتروني لوزارة المالية:  
<http://www.pmf.ps/pmf/internal.php?var=11&tab=01> :2020/7/22 تاريخ الدخول

## المواقع الإلكترونية

1. الموقع الإلكتروني لصندوق وقفه عز : <https://www.waqfetizz.ps/>.
2. الموقع الإلكتروني الاقتصادي: <https://www.aliqtisadi.ps/article/74587/>.
3. الموقع الإلكتروني للبحوث السياسية والمسحية: <https://www.pcpsr.org/ar/node/814>.
4. الموقع الإلكتروني لوكالة وطن للأخبار؛ مقابلة مع رئيس مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 2020/5/4:  
<https://www.wattan.net/ar/video/308258.html>
5. الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة الفلسطينية: <http://site.moh.ps/index/index/Language/ar>.
6. الموقع الإلكتروني لمكتب تنسيق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في فلسطين:  
<https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-15>
7. الموقع الإلكتروني لوكالة وطن للأخبار: <https://www.wattan.net/ar/video/310189.html>
8. الموقع الإلكتروني لوكالة القدس الإخبارية: <https://qudsn.net/post>.
9. الموقع الإلكتروني لوكالة وطن للأخبار: <https://www.wattan.net/ar/video/310189.html>
10. الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام: <https://www.palinfo.com/news>
11. الموقع الإلكتروني لصندوق وقفه عز : <https://www.waqfetizz.ps/>.
12. الموقع الإلكتروني لوكالة القدس الإخبارية: <https://qudsn.net/post>
13. الموقع الإلكتروني لوكالة وطن للأخبار: <https://www.wattan.net/ar/video/310189.html>
14. الموقع الإلكتروني لوكالة القدس الإخبارية: <https://qudsn.net/post>.
15. الموقع الإلكتروني لوكالة وطن للأخبار: <https://www.wattan.net/ar/video/310189.html>